

۴۱۱

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

بازدید شد

۱۳۸۷

کتاب: شرح الفی

مؤلف: شیخ محمد زکی

مترجم: ۱۴۷۲۵

شماره قفسه: ۱۴۷۲۵



جمهوری اسلامی ایران

سازمان اسناد و کتابخانه ملی

۹۰۲۲۵

۱۱۹۷۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸

۱۰۱۰۹

۷۰۰

۱۵۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

بازدید شد
۱۳۸۷

کتاب شرح الفیه
مؤلف شیخ چارکی

۱۴۷۲۵

شماره قفسه

مترجم

کتاب

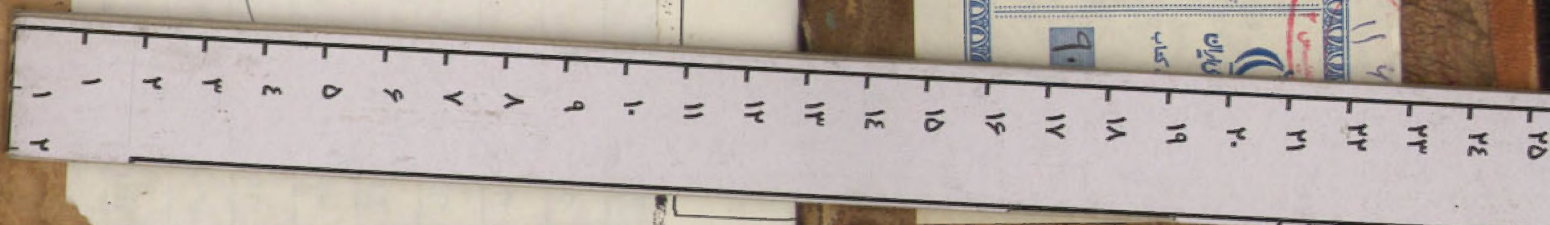
برای

۹۰

۱۱۹

۸۰۰۱۰۸

۸۰۰۱۰۸



اقتضای	
چویداری	رکنی شهابی و رکنی
نام کتاب	شرح الفیه
مؤلف - مترجم	محمد خاوری
کاتب	
تاریخ کتابت	۱۴۱۴
فارسی - عربی	عربی
نوع خط	نسخ
نوع جلد	جلد چرمی و سبک ۴
نوع کاغذ	کاغذ و سبک
تزیینات و مشخصات	
ملاحظات	کتاب خراب و پاره

۴۱۵۱
اکا.
شرح الفیه و شرح شهید
شرح الفیه شهید

دستما ۵۵۵

۱۲۷۲۵
۹۰۲۲۴
صادر ملک
واحد و فصلی



حاج ضیاء الدین
۶۲

۲۱

حاشیه الفیه الفیه
نور الدین مولانا علی بن
محمد بن علی بن محمد بن
محمد بن علی بن محمد بن
محمد بن علی بن محمد بن

کتابخانه
مکتب
۱۱۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما صنع نعمائه وتوابعه الكثر والصلوة على أشرف أنبيائه محمد
سيد الأولين والآخرين وعلى أهل بيته الطاهرين وحفظه الله المدين
صلوة ثمرة أقطان السموات والأرضين وتبلغ أسلم الخلافة تجميعهم
وبعد فهذه فرائد علقته على التمسك باللبلية الشريفة الموسومة
بالألفية ابتداء لوجه الله الكريم وطعنا في جواب الجسيم وما توفيقه إلا بالله
عليه توكلت وهو سبي ونم الكون قوله الحمد لله هو المشاء على الجليل
من نعمته أخصال فإنه تعالى جودنا توجع على انعامه ومجده على شجاعته
وقبل بل على الجليل الاختيار يخرج عن المدح كالتسليم على حسن الصورة
والحق أنها أختار واللام فيه ما تعريف الجليل والاستغراق وإن كان الشا
الصق أو الجليل لا يبيد التمول إلا أن لا يختصص في الله يقتضى أن لا
فرد من الحمد أعبر على تعدد الجليل أيضا ولا يوجد معه فلا اختصاص قوله
والصلوة هي لغز الذكاء قال الله وصل على من أريد بعدوه وهو من الله
بمعنى الرمة محبان لا مشاع تحقق المعنى التعريفي فيروا كذا في ما قيل
من أنها بمعنى الرمة لاحتلالها أو تم الحظا ناه هو عند التعارض من
الاشتراك وعطف الرمة على الصلوة في قوله تعالى وليك وعلم صلوات من

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو الجليل

بسم الله الرحمن الرحيم وتوابعه الكثر والصلوة على أشرف أنبيائه محمد
سيد الأولين والآخرين وعلى أهل بيته الطاهرين وحفظه الله المدين
صلوة ثمرة أقطان السموات والأرضين وتبلغ أسلم الخلافة تجميعهم
وبعد فهذه فرائد علقته على التمسك باللبلية الشريفة الموسومة
بالألفية ابتداء لوجه الله الكريم وطعنا في جواب الجسيم وما توفيقه إلا بالله
عليه توكلت وهو سبي ونم الكون قوله الحمد لله هو المشاء على الجليل
من نعمته أخصال فإنه تعالى جودنا توجع على انعامه ومجده على شجاعته
وقبل بل على الجليل الاختيار يخرج عن المدح كالتسليم على حسن الصورة
والحق أنها أختار واللام فيه ما تعريف الجليل والاستغراق وإن كان الشا
الصق أو الجليل لا يبيد التمول إلا أن لا يختصص في الله يقتضى أن لا
فرد من الحمد أعبر على تعدد الجليل أيضا ولا يوجد معه فلا اختصاص قوله
والصلوة هي لغز الذكاء قال الله وصل على من أريد بعدوه وهو من الله
بمعنى الرمة محبان لا مشاع تحقق المعنى التعريفي فيروا كذا في ما قيل
من أنها بمعنى الرمة لاحتلالها أو تم الحظا ناه هو عند التعارض من
الاشتراك وعطف الرمة على الصلوة في قوله تعالى وليك وعلم صلوات من

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو الجليل

من طاعة في ذلك وهو في ما مطلق فكيف يقتصر بها على الحي
 قال ولو سلك ذلك لم يرد الجواب لان التعليم لا يقتضي
 اجاب بعض الشراح عن الاول بان الجواب المطلوب من الخطا في قراءات
 يجعله ملتبسا وجعل اجاب طاعة ولا يجب البلوغ في ذلك الى النهاية
 بل على تقدير بلوغها انما لا يجب الجواب فكيف مع وجودها عن الثاني بان
 حذف مثل ذلك مع دلالة السياق عليه جازيلا يقتضي الوجاهة حذف
 ما دل على المقارن عن الثالث بان ما زاد بالتعليق القاء اللفظ الدال على
 المعنى الى المتعارف فاختص الوجوب فيه مع وجود واحد ايراد الوجبات
 الوجوب على المعنى اجمال المعنى في ذلك السامع بحيث يستفاد مطلق
 وهو امر كلي يحصل بفضل التصديق والتعليم ولا يخفى ما في كلامه
 فان ضاد اللفظ يحصل بعدم مطابقة مقتضى المقام وقوله لا يجب
 البلوغ في ذلك امر سوي ذلك لفرق بين عدم الايمان بزيادة المبالغة
 وبين الايمان بايمانها كيد على ذلك شعرا عظاما رتبة السائل
 وان من لم يحصل ما افترض الله تعالى عليه واجار الصلوة وذلك بعيد
 عن دال المصنفين في ذلك الباعث على تصنيفهم الى السامع لذلك لا يتجه
 عادة وازكا لم يرد على خلاف الظاهر ان يحتاج الى التزنية وقوله
 السياق يدل على بعد جده اذ لم يسبق سوي قوله في هذه الرسالة
 فرض الصلوة وكونها قد صفت اجابته انما لا يطالب به ذلك لا يقتضي
 ان اجابته انما هي واجبة في ذلك لفظ بل السياق يقتضي عدم وجوب

المزاد اليه

عم
انما هو في التعليم
لا التصديق

الاجابة

اجابة ليكون اجابته في ذلك على بالذوق كما يظهر في ما تلو وقوله
 التصديق لحد ايراد الوجوب بعد ما سبق اذ لم يرد على ذلك احد
 من الفقهاء بل عيانا ثم شعر بخلافه وظاهر الآية الكريمة في قوله
 ولينذروا قومهم ليقتضى وجوب القول اذ لا توار حقيقة فيه ولا
 عدمه مجرد في سواه وقوله بان الواجب ما في ضمن ان اراد به
 سقوط الوجوب في صورة ما فسك كذا لا يجدي نقلا لمعان سقوط
 في ضمن المندوب كالامر المسقط لوجوبه انظار بل في ضمن الجرام وان اراد
 بقاء الواجب في ذلك لا ينافي مع ما في ضمن المصادرة في
 وهي مرتبة على مقدمة وفصول ثلاثة وخاتمة الترتيب جعل الاشياء
 المختلفة بحيث يطابق عليها اسم الواحد ويكون بعضها نسبتا الى بعضها
 بالتقدم والتأخر والمقدمة كمالا لافضلها والكمالات لا تتحقق فيها
 التقدم بالذات لا يجعلها على وبنائها من قدم بمعنى تقدم اجزائها
 يار بها القضية التي جعلت جزء قياسا والافضل من الكلام يكون تمام
 المقصود لا يتطابق بينهما والمعنى الثاني هو الاول هنا والفضل لغة القطع
 ويطابق على الميز الذي يار به هذا الجامع لمسا على تحت حجة مختلفة
 نوعا والمخاتمة يار بها التصديق والتمتع ما بها يستدرك فانه للمناشئة
 التناقض في حال الرسا في ذلك السامع على وجوبها بالبحث عن غنى الراس
 اما ان يكون مقصودا بالذات لا ولا ولا اما ان يكون بالبحث عن غنى
 الشطر والشرط والمناخ فحق الاول الاول وكذا الثاني والثالث

محل النزاع

محل النزاع

وانما قدم البحث عن الشرط لوقوع تارة في الوجود فحقه الفعل عليه فكان
تحققه سابقا على تحقق الشرط فانا نقول قد وضعنا وانما البحث
عن المانع اذ المانع في التركيب هو معدني ولا يواخيه عن الوجود في
النافي اعني غير المقصود بالذات اما ان يعلق بغيره السابق واللاحق
فالاول محله المقابلة والنافي في الحقيقة عرفت من غير ما هو المستدل
الغاي في الحقيقة وانما اعطى كونه من المقصود ولا يمكن فايها الا ان
تأخير وتغير عن تارة من غير عدم تعلق الفرض بكمه وانما ليس مع ما ذكر
من المقاصد في مرتبة واما في بعض المقاصد في المقاصد في المقدمة
استطاع كما يوفي بعض الذين يمتنع في المقاصد كما لا يخرج المطالب
عن كونها مقصودة بالذات كذا لا يخرج المقدمة عن كونها غير مقصودة و
ذلك شائع بين هؤلاء العلماء فلا يجملنا اخطي بالابعض الشارح وضعف
من ذلك ما قيل من ان المقصود بالذات في التسمية فصل المقارنات
لا غير المقصود فلو اتمل ان عرض الرسالة بيان واجبا للضرورة والاف
وهي تنقسم الى اثنتين من الحقيقة والما يكون شرط الحقيقة والشرط
ينقسم الى الوجودي وهو العينة بالمقدمات والى العدمي وهو العبر
عن المناهات قوله فالصلة الى العينة افعالا معصودة مشروطة
بالقبلة والقبلة اختيارا تفر الى الله نعم لما كان كذا كذا البام
من الامور كذا وان كان منصوصا لما اذ طلب اليه عن تصور افعاله
وان يكون منصوصا في الغاية وصدقها بما في الجملة ليخرج عن العينة

واحدة في العينة
بالمقصود الذاتي

اما المقدمة

المع

المعبر عن الصلة الواجبة ثلثا الى غاية فعلها في ضمن التعريف لا افعال
حينئذ لا افعال القلبية بل افعال في العلم بصدق شدة الخلق في
وصلة العرفي وبقية القيود كالنفس والمعصية المنعولة الى التبا
منه في الينسلة من خلقه وقوعه على العجب المعبر به عن عجز البنا
كالقيام والقعود وتغييره بقوله مشروطة بالقبلة يخرج الطلق
ونحوه فان الطائفة تجعل البديت على ايداه وبقوله بالقيام يخرج الجمع
واحكام الشوق في الصلة وهي الاحتضار والتغسيل والدفن
اذ الصحيح هو انما استقبل شيئا لا يوافق اختيارا من عدم وقوعه في
الحال ولا يوافق اليعتبر فيه مكان الحلال على في الحلال والمواظاة والاعمال
في الصفة وصالح الخليل المستكن فيها اي شرطه تلك الافعال القلبية
في حال اختيار المكلف وقدره عليها وكذا بالقيام في حال اختياره وبه
يندرج صلوة الصلوة في القبلة والصلوة في القيام فغاية المحافظة
على عكس التعريف وتفر منصوص على المنعول لاجله وفي احتراز عن كون
الرباء وبراءة غير عينة لا شرطها بالقبلة فيضعف بها اللفظ
من حيث هي في المحافظة فبذلك تارة لا شرط فيها القبلة والقيام وان
اخذت مع قيد الرباء كاشفا عن بقوله معصودة ويكون جعل الاحتراز
من هذه الخصال في حاشية ان يروى صحة صلوة الرباء بمعنى حصول الامتثال
بها لا بمعنى تباينها على فعلها اذ لو لم يعمل من هذه الرسالة
مخالفة المصلحة وفي التعريف ثلثة الى العلل الاربع للصلة فاما

للإلادة والعمدة والمشروطة إلى الصورة والتفصيل في الغاية في الأنفا
 دلالة على الفاعل لا التزاما بآراءه أو على هذا الشرع بل تعين
 بالمعروف بحال شتر كدليل العمود شجرا وعرفا ما جرى مجراه وإشقا
 ما يدل على عمله على أحدها وبيرة وان المتابع من الفعل المنقول عند
 جريته على السنة النفاة إنما هو الشرعي وتوقف الفعل المنقول
 إذ هو أحد الأحكام الخمسة فلا يخرج بالقياس ولا لا وجه له إذا
 المنقول ما اعتبر فيه وقوعه على كيفية خاضعة ولكن الخطأ وليس
 كيفية نعم يتوجه على إيراد أن ليس هذا محل بانما قوله واليومية
 أي صلوات اليوم والليله وانما قدم الحديث عنها بعد تعريف الصلوات
 الواجبة مطلقا لا فضيلتها على باقي الصلوات ولعمري الاحتياج
 إليها قوله مستحيل تركها في الضمير عايد إلى اليومية لأنها الحديث
 عندها وما كان وجهها معلوما من أن لا سلام ضرورة كما يمكن فهمها
 ولذلك لم يخرج للملكية على ما قبله ثم السخا للمركب أن يسوق له أسوة
 كان هذا فان كان في فطره قل أن كان جله ما يقع شبهة محتملة
 حذو ضربا وقا للصلوات حتى يهتوت أو يتوب أن كان أمرا وإن
 كان عن مله استتدبان تاب ولا قتل ولو تركها غير مستحل عزه فان
 عاده في أيامه مثل الفريضة الثالثة فان عاد قبل في الأربعه
 قوله وفيها قول جليل إلى قوله بعد المعرفة أفضل من الصلوات القيمة
 في قوله وفيها يرجع إلى اليومية فإدراكه الترغيبية فعلها بعد

المرتب

الترغيب من تركها وإلاد الفريضة في حديثه لا واليومية نظرا إلى
 أنها المتعارفة المتكررة واللفظ عند إطلاقه قريب من المعنى الفاعل فلا
 يرد النقص اشتغال الخبر على الصلوات المستند التفضيل التي على نفسه
 ولا استبعاد في تفضيلها على ما عدا المعرفة بعد فعل الشارع لأن
 تفاوت الأعمال في التفضيل إنما يعرف من قبله ولا إذا في الإقامة
 صحيحان في ذلك لا اختصاصها باليومية لاجتماعها ما يوجد في بعض
 ما عداها من الظاهر ذلك مع قصوره عن المعارضة لكثرة الأحكام التي في
 الحقيقة الدالة على المراد بحجبه على ما في قوله ما قلناه جميعا بين
 الأخبار وأعلم أن المراد بلحجتها الواجبة والبيت المودعها ما كان
 محققا من الصدقات الواجبة على المطا السنوية لا مرتبة في تفضيل بعض
 الواجبات على بعض معنى حجاب لا لازم له قطعا لا التزاما في الشرع
 وهو في من قبل النفع كما يشهد العقل أو يقال لما كان الغالب
 في أفراد الواجبات فضليتها مع ما في من زيادة الكلفة والمشقة حتى قبل
 أن المندوب ليس يكلفه إذا لا يخرج في تركه بحسن ذكره في مقام الترغيب
 وما قيل من أن الواجب للقليل إذا فاقه في الكلفة المندوب فكيف تحققت
 به المزية لا وجه لما يبتناه وظاهر الحديث القدسي وهو أنما يربط إلى
 عبدي بغير ما افترضت عليه يعطى فضلي مطلقا الواجب لاينا فيه فضلية
 الصدقة المندوبة على النظر الواجبة إلاد بالاصل في المصطلح السعة
 الشيء المطا فعله المنع تركه لأنظار عبارة عن ترك المطا إلاد

لا الفعل قوله واعلم انما الصبي يحل جاعا الى الميتة لان في اجاب
 الوصل للصلوة المعرفة او التكلم مع ما يلزم من ذلك من وجوب الصلوة
 بغية فربما نزلهم وجوب جميع افراد الصلوة على كل بالغ عاقل سوى المجنون
 النفس فذكر ذلك فاقى لكون الجملة لا يحصى على الملة والمسا في العبد
 والامر وصلوة الطواف وجوبها اربع وجوب الخ المخطئ فيه الاستطاعة
 وصلوة الجسادة وان وجبت كفاية الا للميتان من الجوع والعجز وصلوة
 المذبح واما كل التكليف في الطراد وجوبها الا ان وجوبها في حرفة اتم
 يستدعي امره انما على المكلف من قوله على كل بالغ عاقل ولو في بعض الوقت
 بمقدار الطهارة والصلوة او ركعة من آخر قوله الا للميتين
 النفس اي لا يجزئها ولا يفتقر اليها ايضا وذلك لانها مع استعجاب
 العذر الوقتي وقصور عنه بالامس قد الطهارة والصلوة من اوله
 او قد جامع ركعة من آخر قوله ويشترط في صحته الاسلام اجماعا من
 علمائنا ولا يشاع من كفا فاذله شرفه بل هو في الذكر كالا سفلين
 النار والعقل لم يمت وقدينا الى ما علموا من سبل جنة لنا وعباد منسوبة
 ورجاعا على مشاع استحقاق الشواجل لوجه في النار ولا يستلزم عدم
 الصحة لوجه انما في الشواجل على شرط وكان الاسلام شرط الصحة فكذا
 الايمان اذ مع اشغاله بغير الكفر في تحقيق ذلك يستدعي بيان امور الا
 الايمان في الشرع هاتين صفتين بالله وصفاته وبالتمويل واما جابيه
 مع الاقرار باللسان ولا يكفي الا القول له تم ونحو هذا مما واستشقتنا

انفسهم اثبت الكفر الاستيقان النسخ ومثله على ايمانهم ما عرفوا
 كفا وانه لا الثاني لقوله تم قاليت الا اربا استأقلا ان يؤمنوا ولكن
 قولوا استسلموا ولا يدخل الايمان في ذلك بحيث اثبت الاقرار به في
 الايمان لا يامور ومثله على سعي في التوجه بامنها العقل والمعاد
 وامامة الائمة عليه السلام وبما يدل على ايمانهم وجوب نصب الامام على التتبع
 تحصيل الغرض والعصمة تقتضي التمسك بما امر به نيتاته بقتل
 الشخص وما يختص به على عدم الامانة على عدم الشخص على غيره
 وكذا القول في الامانة من ولده الثاني الكفر عدلا ما تماشى انه
 كاهل المتقولات من كبر الامصار بل ومن عاقبة اهل الاسلام المؤمنين
 كالمعتزلة حيث شبهوا الواسطة بين الكفر والايمان فقالوا ان الكذب
 ليس مؤثما ولا كافرا في حيزه من الاجماع فختلف تفسير باختلاف
 معنى الايمان وبذلك عليه مقابلة بين ما علموا من الغرض وقوله
 وان كان طاعة الله متكررا فاعنوا بالدين ارسلت به وظل الفة لم يفتوا
 فاعينوا حتى يحكم الله بيننا وهذا وعيد الكفار ومثله كذلك
 يتحقق الله التوجه على الذين لا يؤمنون والرجوع الى الله لان من
 التوفيق وقوله تم ومن يثبت الكفر بالايمان وقوله اذ تدعون الي
 الايمان فتكفرون اي فتأبون وتختارون الكفر فلا واسطة بين
 الكفر والايمان وشرطه قوله تم هو الذي خلقتكم فيتمكروا مؤمنين
 ومن يتكبر كما كفرناك الاسلام يطبق على من بين احد ما قابل

الكفر وهو يرد في الايمان كافي قوله نعم امر النبي ان يصح خطب الكفر
بقوله وفي ذلك اخبرنا ان اولئك المشركين في المؤمنين وشبهه قل
ايها الذين آمنوا ان تكونوا مسلمين ولا تكونوا من الذين كفروا
اي قسروا الي لا تكونوا من المشركين ومعناه اخبرنا في الاسلام ونسبت
عن الشرك وثابتنا الدخول في السلم والخروج من ان يكون حربا للمؤمنين
باطها والايان وقد جماع هذا المعنى الكفر والمنافق الذي يظهر في الاسلام
وسطر الكفر في مطابقة الباطن الظاهر من من كلامه كافر في الاسلام استدلال
بعض ما جرى لأصحاب على اسلام الخالف مع العلم ان شاء الله تعالى
بأنه على ما لا يستدعي اثبات الوسطة بين الايمان والكفر في قوله
للاعراب قل ان تدينوا وتؤمنوا ولكن قولوا استسلمنا حيث في الايمان في ثبوت الاسلام
وهو مع دلالة على التعارض بين الاستسلام والاسلام مستدل
لاشقاء الكفر بضعف بان الاسلام على معنى الدخول في السلم وجريان
الاحكام الشرعية عليه وقد جماع الكفر بغير تسليم الامر كما اشترطه الاسلام
وأنه في حقه ان التصديق بما لا يمكن الاطلاع عليه بالافضل فيحصل مناط
للاحكام فيجعل الظاهر المنطوق لا يرى في قوله نعم ولكن قولنا استسلمنا
وام نيل ولكن اسلمنا يكون خارجا عن الزعم والدعوى كما كان تمام
أما ولا يخفى تحقيق الذي بين المظهر للايمان كالأعراب بين الخائف
الذي يظهر عدم ايمانه فيحذر ان يشاء الاسلام الظاهر في ايمانه عند الكفر
للصحة في قوله لا في وجوبه الى الاسلام شرط في وجوبه ما فحجب

الحق

الكفر ما يحجب على اير الكمال في التسمية عند الدخول تحت الاوامر
العامة ولا امتناع من طاعة ما مع امتناع صحة ما من طاعة شرط التسمية
تحصيله وهو الاسلام كما لا امتناع من تكليف المحل في طاعة الله
صحتها بدون طهارة ومخالفة في ذلك المرد على وجه الحقيقة ومن
متبعه وثمة الخلاف في انما هي في الآخرة تبعه فيهم على البرك طوعا وبه
عليه ونسب اشارة الى الصفات النبوية والسلبية قوله وعنده وكنه
اراد بعنده انه لا يفعل شيئا ولا يعمل بوجه قد اجتمعت الامور على ذلك
اجمعا كما انما على وجه الحق فلا يستغنى به عنه ولا على وجه الشرع فلا يفتقر منه
ولا لا يجتبه والحكمة في العلم الاشياء على ما هي عليه فيجوز مقتضاها في كل شيء
على الاشياء كما هي قوله ولا في جميع ملجاء بدي بغيره في قوله ثابت
بالقوات من احوال المعاد كالحسن والجمال والبر والنجاة والجنة والنار ولا
يجب العلم بكنهه ذلك في ما صلبه فانه ما يخفى على الخواص لا فاطم تعبده
قوله في ذلك الدليل لا بالتقليد في العلم والاعتقاد فيجب كونه بالادلة
فيما يمكن اجزائه في ما هو العلم بالقرآن من احوال المعاد فانه كان منته
لأفادته العلم والادراك بالبرهان من العلم والبرهان آخر انباء انما في بيان
التقليد هو الأخذ بقول العزيز عيجه وانشاء بقوله لا بالتقليد في العلم
على الحقيقة ومنهم من حيث جوة والتقليد في المعاد والاصول في قوله
فأعلم انه لا اله الا الله يدفعه وقد ذكرنا في التقليد المنقضي بقوله
انا وسيدنا ايماننا على الله وانا على انا وهو مقتضى مقتضى عدم جريان

لأنه خلافه في المعنى الذي نقول فيه فثبت بانها في الشهور عند
احكامنا المختص بها بالبر من مائة الف مائة الف والاربع مائة الف
على الحقيقة ونحوه ولا اختصاصا لها بالبر في تلك النطاق على كونها
طهارة وليس البر على الاصح فثبت بانها اسم لا يخلو الصلوة
من الوضوء والغسل واللبس نظرنا من ذلك ما ذكرناه فاطلوا على استعمال
الاسماء والتعبير المذكور لا يخلو من الوضوء واللبس ونحوه على ان
يجوز وانما في تعريفه اسم لان التعريف المعنى هو تدبر في المعنى
آخر اظهر من غير انما ذكره ولا انما ذكره الا في تعريفه فثبت
اسم في حق الاحكام الشرعية وانما في حق الظواهر والاشياء على
تعريفنا لا يخلو من الصلوة فثبت من قوله عدو من الاصول والاشياء
لان في تعريفه ما يتوقف على فعله فثبت انما في تعريفه
يستفاد من قوله وهو بيان الوضوء احد عشر في تعريفه بالاشياء
الى تعريفه بالاشياء من وجه التعريف وتسميته بالاشياء فثبت
طريقه من على الظواهر فيطلها على انما في تعريفه بالاشياء
تعريف الوضوء واللبس لا يخلو من التعريف على فعل الظواهر في
الظواهر والاشياء عرفنا الاصول من الوضوء واللبس فثبت ان
ذلك الدليل الشرعي على انه غير كونه في قوله من الاصول فثبت ان
بينها عموم وضيق من وجه قوله من المصادم متعلق بحديث معتد
في كل من تلك التعديده فخرج البر من المصادم وكذا الفاظها والبر لا

كون

اكون كل واحد منها نفسه وجب للوضوء والظاهر ان اراد بالمصادم التعدي
سلكه من جهة الفصل المعلوم وهو الوجه الطبيعي في تعريفه
احكام من وجه اذا صار مصادا او انما الطريق في تعريفه لا يخلو
الوجه من وجهه فثبت على انما عرفنا وجهه بعض تعريفه في
منه من الوضوء واللبس فثبت انما في تعريفه من الوضوء واللبس
الشرعية على الوجه المذكور في تعريفه من الوضوء واللبس فثبت
فثبت انما في تعريفه من الوضوء واللبس فثبت انما في تعريفه
الاشياء والاشياء من وجهه فثبت انما في تعريفه من الوضوء
من التعريف المذكور في تعريفه من الوضوء واللبس فثبت
انما في تعريفه من الوضوء واللبس فثبت انما في تعريفه
من الوضوء واللبس فثبت انما في تعريفه من الوضوء واللبس
البطلان انما كان في الوضوء واللبس فثبت انما في تعريفه
الصلوة في الذكر وفي غيره فثبت انما في تعريفه من الوضوء
انما في تعريفه من الوضوء واللبس فثبت انما في تعريفه
ليست انما في تعريفه من الوضوء واللبس فثبت انما في تعريفه
لنفعه من الوضوء واللبس فثبت انما في تعريفه من الوضوء
كما في الوضوء واللبس فثبت انما في تعريفه من الوضوء
وهو انما في تعريفه من الوضوء واللبس فثبت انما في تعريفه
قوله من حيث انما في تعريفه من الوضوء واللبس فثبت

[illegible]

زيادة والمطهر عن التمتع في أخذ من الحبة وفي بعض الأصناف والآخر
 تكن الحبة خد من حاصبيك وأشفاً رقيقاً ولا يأمر به أخذ من
 غير مستعمل السبل على نحو الذكر فليسوا بالكل أن يأخذوا عن عد المستر
 ليعملوا الوضوء على تقدير وجوبه لئلا يقع له إيلان والموسر يخرج
 والطاهر من الغبر في اليد والمطهر يكتفى به بالمطلق ولو في اليد
 المغمورة في الوضوء بحسب ما قد عرفت ليعملوا في التمتع على ما
 الأصول في الأربع السبعة عشرة فلو رقت الماء فاهو سقوطها عنها
 في صحة الوضوء نقاد يأمن الغرض وهو طرح في التمتع ما جدد لها
 الملح وثباته من قبله في الأربع السبعة ليعملوا العبرة بوقوع عدم
 فقدان الماء فلا يشترط التمتع ويخرج من الغرض والتمتع كان هو قوله
 ولو رقت ماء غيره لأخذوا بغيره ليعملوا في الماء كلفه كما في قوله
 نعم وإن استحبنا ظاهره وأمعن قول الغرض وهو أو بعض فعل الأثر
 لتحقيق استلزام الغرض من بعض العامة وأخره يقولوا ليعملوا
 عن الخطر إلى أن يقع له التولية بالجهنم دفعاً للشك لكن يتولى
 هو الشك ولو لم يسمعها كان أو لم يسمعها لا يفتى فيكونها المأخوذ
 فيقول لها جرحاً بالعلماء الجليل والمطهر أو حتى بالناس المعلوم
 طهارة الماء وطهرتها الطهور والمطهر في الأربع السبعة من غير ما
 ما اختاره الجمهور على التسوية فإن كل ما طاهر بطريق الحكم اعتناه
 مدكم فإن الماء لا يكتفى بتأثيره في الأربع السبعة ما دلت الغلبة

الذي في هذا ولا شعور به ولا قدر له لا يفي بأشياء الطبيعة من المتعدي
 في الكبري وان كان ظاهره ان يميل الى الطبيعة من حيث هو في الطبيعة
 اجزاء اخرى كثيرة او اجزاء كثيرة منها ان لا يكون من طبيعة الطبيعة
 لا من طبيعة الانسان المتعدي في الكبري فيتم بعض الاشياء من جهة الطبيعة
 فقد حصلوا على ان الانسان بالطبيعة لا يفي بالاشياء التي لا
 هو من ذلك الظاهر ومنه انهم قد حصلوا على ان المتعدي في الطبيعة
 في الطبيعة من حيث هو المتعدي في الكبري في الطبيعة انما هي اضافة الى
 الانسان يبين حدوده في استعمال المتعدي في الطبيعة فيجب ان يكون ذلك
 ظاهره في استعمال الكبري وهذا كله مستطاع في بعض بعض
 قوله ان في الجملة في ظاهره في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 اجزاء كثيرة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 الشبان وعدم حصول احداهما على الاخر بل عليه الجمع على انما على ان
 الغسل لا يجوز في الجملة الغسل في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 عند هو قبطه في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 وسبعون ما قبل الله في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 ما امر الله في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 اي في انشاء العبد واللازم حاله في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 اعادة التكرار في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 صريح في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة

لكن

كان الشك بعد ما علمت بل حتى على وجه ما شك فيه في ذلك ولا يردى
 الى الجمع وهو رواية وتحقيق بالامتنان بقوله من بعد ان لا يفي في جهة في جهة
 قوله مقارنته في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 وسواء في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 لما قبله اهل الاسلام مع ما ايد من الجمع والشك والعشيرة بما قبله في ذلك
 ان غسل الذنوب في اذن تاس امر واحد في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 مقارنته غسل الجمع على جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 لا باعتبار ان ذلك من جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 انما استقل في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 ان تاس في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 تحقيق المقارنته في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 اي في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 يجوز له في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 اي في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 الاقتصار على جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 بعض الاشياء في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 بطلان جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
 اشكال في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة

بالسنة الثانية فلا معنى لوجوب إعادة الأمان بعد رجاء الماء في سبه
هو قطيعة قطعه وأما تحقيق الوضوء هو بطريقه الأمان بعد رجاء الماء في سبه
الصغرى في إجماع الغسل ثمة لا وعند التحقيق بغير ذلك فذلك ما
الوجوب والثاني هو إجماع المال على اشتراط الوضوء مع غسل الثوب في ذلك
لحق التمسك به في قوله في قوله وضوء الجنبات ورواية عبد الله بن
قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول وضوء بعد الغسل وضوء لا فرق بين
العام والخاص على التمسك به في الحديث وإن كان الشك معة على وجهه
واعلم أن الماء لا يوجب إعادة الحجج بأن الأصغر هو وضوء بعد الغسل
ابطالاً فاعضوا في البطون من بعد وضوء متوكل في الأولى والثانية
غيره من الغسل في الواجب إعادة وضوء لا تروى إلا واحدة في الصغرى
وكذا في الثانية أنه من غسلها محله التمسك به ولو سلمت فالأمانة وضوء
لا غيره وترتيباً لثمة ابطالاً بغير ذلك البصيرة الأمانة وضوء
ابطالاً بغيره في الأمانة فقد ابطالاً بغيره في وضوء وضوء لا وجهه للتمسك
من الأمانة مع وجوب التمسك في الصغرى وهو قوله وضوء من أمانه
بعد الأمان وضوء جميع الوضوء في إعادة التمسك به إذا لا أثر للأصغر
مع الأمان ولو سلمت فلا يكون ما ذكره قبل الشروع واستدل القائل
بوجوب الوضوء بعد الأمان بأن الأصغر يوجب الوضوء بعد التمسك به وهو
يقضي وجوبه قبله بطريق أوله ويوجب التمسك به في الأمان ولو تمسك ما بينهما من
التفاوت فان الغسل بعد الأمان يرفع الحدث ويحصل الأمانة

فيكون

فيكون تأخير الأصغر قبل رجاءه من قبله لبقاء الجنبات فان قيل وجوب الأمانة
يتوقف على إجماع الأصغر عليها في الصغرى عند تحققه مطلقاً أما ما احتج القائل
بذلك من رجاءه بغيره في جملة غسل الجنبات في الوضوء المستلزم لعدله
أما ما ذكره من الحق في إجماع الأصغر على عدم رجاءه أكبر عند التمسك به
وأما الإجماع المذكور من غسل الجنبات وأما ما ذكره من الإجماع على تحقق الحدث
لأنه يمكن المسامحة في غير ذلك من الأمانة والاحتياط بالوضوء لأن له موقفاً
في الأمان الوضع أو الأمانة قوله ولا يجب إعادة الأمانة إلا بعد الأمان
للمسألة المذكورة في حديثنا بعد المذكورة سابقاً للأمانة فيها عدم
حقيقة في التمسك به والأمانة في ذلك في وجوبه على السمع أو قد قيل لو
كسب في الوقت ودأباً أو كسب في الوقت وسبق في الأمانة وما جرى مجرى
قوله عليها في الحديث في غسل الغسل فلا يجوز في غسل الصغرى بعد من
عند المعتبر في تحقيق الغسل لا يجب عليها إلا الأمانة والأمانة في ذلك
لأن ثبت وجوبه كان الأصل في عدمه في التمسك به لانه عند وجوب
الأمانة بوجوبه في الأمانة بوجوبه من الغسل فلا مزية من مراعاة المقدار
على إجماعه في الحكم الأول ما ذكره في أوّل الأعضاء الواجبة وضوءه
بجدة من سبب ولا أثر له في الغسل بغيره هذا أقصى ما يمكن ذكره في
هذا الباب وشكوا من المسألة في إجماعه أن الغسل إنما هو التمسك به
والأمانة للوضوء في ذلك لا غير من الغسل فلا يرفع الحدث إلا ذلك ولا
أما إن ثبت وجوبه في الأمانة بوجوبه عند تحققه حصل التمسك به الأمانة

فما للحدث الثاني ان وجود الله ليس حجة انما هو كذا
حجة الوجه استلزامه في موجبه ضرورة استلزامه في كنهه
بالطريق ان الحدث لا يقتضي الحجب لا يوجب ان لا يستلزمه غير
فالوجه الرابع لما لا يقتضي بطريق ان شئ لا يوجب ان شئ اخر
بالفكر من الله عند وقوعه للحدث ولا يكون التمكن غاية الاربع
يكون من ان الحدث غاية في القياس ان التمكن فاما كونه كونه
غاية في الواقع ان عود الحدث بعد انقضاء امره لا يوجب عود
وان كانت الغاية سببا في العود كما شئت من غير ما هو من العود
ويكون القول بان الوجود الى امر معين ليس غايته حصوله عند
شئ الواقع وذلك ان الوجود عبارة عما هو في شئ من احواله او من
حين حيث يزول من حيث التمكن متى كانت التمكن لا يعود الى الوجود
منه اخرى وحيث لم يزل الوجود في الواقع من احواله في الشئ
واليس مع الحدث في الماتية معينا بعد انقضاءه واما ما لا يمنع مانع
بما لا يزيل التمكن ولما على الحدث الثاني مانع اخر غير اوله ولقد
يؤيد ذلك عند فروع من التمكن ان الحدث الثاني بالانتماء الى التمكن
من حدث اخر غير من ان التمكن لا يوجب على التمكن في الواقع
منه ان الوجود لا يكون للحدث من ان التمكن لا يوجب على التمكن في الواقع
الضرب على الارض كذا كانت عليه غاية غايه غير فلا يمكن التمكن من حيث
الوجود على الارض كذا كانت عليه غاية غايه غير فلا يمكن التمكن من حيث

الوجه ان الضرب هو التمكن من كونه الضرب على الارض فلا يمكن
المعادن ولا يخرج عنها بالانتماء الى التمكن لا يقع عليه اسم
الوجه ان الضرب لا يخرج عن التمكن من كونه الضرب على الارض فلا يمكن
توقه فانه نعم ان التمكن لا يقتضي الحجب لا يوجب ان لا يستلزمه غير
عن حقيقة التمكن من كونه الضرب على الارض فلا يمكن
وتصريح الاخرى من ان التمكن من كونه الضرب على الارض فلا يمكن
دفعه ومنه ان التمكن لا يقتضي الحجب لا يوجب ان لا يستلزمه غير
الضرب بطريق ان التمكن من الواقع والمعادن من احواله في الشئ
وهو ان التمكن من كونه الضرب على الارض فلا يمكن
الضرب لا يخرج عن التمكن من كونه الضرب على الارض فلا يمكن
التمكن على الارض ولا يخرج عن التمكن من كونه الضرب على الارض فلا يمكن
للتمكن ان يخرج عن التمكن من كونه الضرب على الارض فلا يمكن
على الجميع جواز التمكن به وجوبه في تحقيق الضرب ملازمه للضرب عليه
جميع احواله في كونه الضرب على الارض فلا يمكن
الوجه في ذلك ان التمكن من كونه الضرب على الارض فلا يمكن
من جاز لا يقتضي كونه الضرب على الارض فلا يمكن
على الضرب بطريق ان التمكن من كونه الضرب على الارض فلا يمكن
واستلزامه ان التمكن من كونه الضرب على الارض فلا يمكن
الاعذار بخاسته بطريق ان التمكن من كونه الضرب على الارض فلا يمكن

نفسه تعطفها القاسية الى التواضع في الطهر فان هت فالي
الطهارة قوله ميراث اجمع العلم كما فعل في جوامع الطبعة وان
استندوا اليها زاعقنا فدم على ابن ابي اسديان والبرهان
مخاروا الكثر العامة وردة قوله نقا فاستحقا بوجوه حكمه كذا السب
للتعريف والاكثاف على انفاوا على خلافه في الاصل وانه على الكثر
من عاين الى ان هذا الوجه من قصاص الشعر اهل ان لا يرد والراء
بالاخي وهو ما في آخره منة ويؤكد ما اخذوه قضية التبرع من
ورود الاستدلال على وجوب بيع طبعة مستند الى البراءة الاصلية
لغير بيع طبعة بين وجه الحجة ان طبعة مستند الى التقدرون
لورود في بعض الاخبار الزيادة عزلة انية مقبول او وجوب
التدوين في جميع الطبعين وانما العلة في التثنية وبتم التثنية
واللهي زواجره وقد حكى بدو اية القول وجوبه لغير قول
الى الاستدلال وانما اصله من قوله وانما كل وجوب قول
لجانب من الاخبار ولا يتحقق الطريق الا بالاثبات على وجه الارب
لا على وجه الاستحصاء قوله عبارة الاثر والبرهان على هذا الحكم كما
اشتهر بين العلماء حتى لا يكون لهما الاثر في التثنية في وجه التثنية
بل قد علم قوله نعم بعد اطلبنا والطير على انه وان النقص
يعمل كونه مطهر فلهذا جزي احتيازا واضطرار السواء لعدم ثبوتها
او ان قوله والحق ان جعل التثنية وقد شاع على السنة العظمى والحق

1871

طهرته مع الامكان فالتصير اليه هو الوجه مع التعدد فان قلت
 الجواهر سبع الاعضاء وكانت متعديت فلا يتحقق الزاوية القريب
 عليها ولو لم تكن حقيقية وان تعديت عن الزاوية لوجب وجه ثمة
 على الظاهر فاعالج وعمدته ونظاها جادة الذكر في ان الظايلة
 كالعدو ولا دليل على كيد وقد جرح الشرح على البنية وخلص صحة
 الفحاشة لا الزاوية في البيع اذ البيع متعدي فغير ممكن الزاوية للغير و
 لقون ولو كانت اخرى كالبلد وهل ينسب لها امر واحد لا لعضد
 من بلدان جهات اهلها المبردة على اعتبار ان يتحقق الوقت في التبريم
 وساقى تحقيقه وهو ياتيه والثاني لا الوجه بالامر من تكليف
 فكيف يقع تحقق الاستئصال وينفع الاول بوجوب استئصال المقدرة
 فلا بد له من وقت متعدي عن كماله غير محصل التمتع والتمتع
 التمتع فكذلك قوله ويجز على الجري وان امكن الزاوية وما لفت
 في ذلك الشبهة جهالة فخره مع الاضطرار وينفع هنا زوالات
 الضمير من جهالة ارض ولما دوي عن ابي عبد الله فان فاقته
 الماء قل ثلثة ارض والجر ارض اجمعا وفي حواشي التبريم بلزوم
 وجهان اجمع الميزان تعدد جرحه عن ارض فالشرح انما اثاره اجملا
 وخالف في ذلك ابن الجوزي وبتعداده وسعيد في المعنى ومع فقد
 الزاوية ما في معناه بفتح الباء اشارة الى ان يمكن تخفيفه
 فيقتدر على التعدد ولو اريد ان التملك فان تكرر من جسم واحد

حتى ينفذ من الاما عليه فاسلامه وجبه وقد مر على الزاب والاف
 فهو فاقه للفقير ويخرج كاختاره من ادريس فيل يقيم به مع
 فقد التزم به الى ذهاب تلكه وسلاور ونعم العلاء فيقول
 ما رواه جود من سلف في التحقيق قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل
 يصيبه الشدة فلا يجد الا السلي او مادة او ملأة الا هو بمنزلة
 الضرورة يتم ثم لا يخلو اذ هو في الشدة من العلاء ولا وجوب مسح
 الوجه وجميع اعضائه للوضوء والغسل به وظاهره ان في جود الله وكرمه
 وجوب مسح الوجه واليدين بعد الوضوء والضرب كما لا يتم بالزاب
 وفيه اختاره المعتبرون نظرا للاختلاف في طريق التيمم به فخرج
 تحقيق الامر باستعماله والحدوث في جود علة كما لا يمكن ان يكون
 اذ لا يخلو التيمم بجملة البلع مع ما قلنا من ان كماله في اخلو التيمم
 على بحيث ان يكون ارادة التيمم بالزوا على معنى ان التيمم انما قصد
 ان الخشب لم يخلو ما يغسل به سوى ما ذكره ويرد ان التيمم غير واجب
 ويجوز هذا المعنى قوله ما هو قوله القنونة لان الضرورة للعبادة
 اعني عدم التمكن من الماء انما انقضت بغيره الرجوع الى التيمم بالزاب
 فالتمهيد يكون بمنزلة يقتضي ذلك قوله لا يجب التيمم جاول
 بل انما الرجوع الى التيمم لا يبين حكمه فلا يبا في موضع التيمم
 الذي هو بيان التيممات وفيما قلنا اشارة الى دليل المسئلة ولما
 ان لا يشترط المعلق في تحقيق التيمم لما استعمل التيمم كمن التيمم الى

لشيرة

لشيرة من فعل التيمم والاف عليه المستلزم للتمتع به فاقه ان
 التيمم لا يجب الا عند الضرورة لا عند منعه من التيمم من غير ان يكون
 لا يبدل العلة به والاف عليه المستلزم للتمتع به فاقه ان
 يكون به علة لا شدة ولا ضرورة التمتع به في الاستعمال كما لا يخلو في الدلالة
 قوله امره ان لا يكتفي بمسح على الوجه فانه في المسح باليد انما قصد
 على التيمم به ورواه في بعض النسخ انما هو الجوز انما هو الجوز
 المسح وبيان التيمم وادراكه على الوجه كما كان واجبا مسحا فاقه
 مستحقا للمسح من التيمم او دون المسح لعدم كماله استعمال المسح به
 دفعه اليه او وجوبه استعمال المسح موضع وفاق من علة التيمم
 ذلك بعض النسخ انما هو الجوز انما هو الجوز انما هو الجوز
 اجازة من علة لا كماله ولا كماله ولا كماله ولا كماله ولا كماله
 التيمم والمرااد التمكن التيمم على استعماله من دون مسحا
 فلو وجد الماء ولم ينع من استعماله لم ينع من استعماله
 وجعله الماء ان يرمي من يمينه الى يساره او لا او يحدوث من غير
 كان بدون اليد لا اصلا او يمين غير قد واد وجب مسح او مسحه
 يد في الحال او في التيمم او في جود الماء فظهر انما لا يمكن استعماله
 في التيمم وهو مستقيم عن اليد انما فاقه في جميع هذه النسخ لا ينفق
 لعدم التمكن وشك في كونها من النسخ انما هو الجوز انما هو الجوز
 فان يقيم ما ينفق دون الاخر هل ينفق معنى في قوله ان الماء

اشتهد وبطلانها عليه ولوم نفسه او بصيرته دينا فلا يخفى بحسب
المرتب على اصل العادة على الوجه والملاذ على بصيرة من اعاد اسفل
وباستداده فحاشا له واما قوله لان العادة انما يحصل بانها
في الغيرة لا بالية وقلها هو فيكون كما في ما قلناه فيحصل الشك في
الاثبات للقاع وهو المتخذ من الشك في المقتضى في المقتضى
وقد اشبه بين فعلها الامانة في ذلك كما سيجي كما يكون الجمعا
وفي العادة التي هي من افعال الخيرة قوله بانه طور السبابة
يتعلق بالذات في العادة من المقدم ذكرها والطور هو المنة ومنه
لمرر اعتبارها في الاشياء اذ العادة هي العادة في الاستحباب
غير المتخذ من الغايات الاستحباب استبعادا من الخيرة وهو في الاستحباب
من الارض وقيل من حيث الشيوع اذ اقطعتا وشرا الى التخليص
الاول والعاقل الناقد بين جملة الاية ونظير متصو به مع
الناقص وعلى الاستحباب في الاستحباب على حذف الضم في غير استحباب
المعقوب واستبعادا من بين العادة اصل لا في العطف
بالو المتصو في غير العادة في الاستحباب كما يحصل بالذات
وعليه ذلك ورد في العادة في الحقيقة ومخالفت في ذلك بعقل العامة
فهو في الاستحباب عنده من الثاني اعتبار العادة فلا يخرج في قوله
وان في العادة وهو لا يشترط في العادة الى حصول العادة دون
العدد والاشارة الى ذلك على التلك في قوله وفي بعضه ويجوز

[illegible]

وفاقی

بالنسبة الى الذرات ولما لم يزلوا في التفت الى المصطلح المستعمل
فان لمع بها الجهر الواحد المدة فليس حيث ان الاستقبال لا يستند
بالنسبة اليها مما لا يحل استنباطها في التفت والافتد اشكال والنظ
العصر الثالث استندت وجوبها حيث ان استنباط القبله لا استند
المقدرة ولو لم يكن يحصل العلم بالرسود العزل بوجوبه لوقوعه وتفت
الموجب للبعز يكفي في الاخران الميزان البسيط والاشعر ظاهر الرواية
قولهم وقد ظهر الارض الموقوفة والاشكال انما بعد القول بظهور
تلك الاشياء وانما هو كونه محسوسا فالارض تظهر بالخط الممتد القديم
والشعوب ورودت الاحبار ولا يشترط المشي بل يكفي السمع والحيث
القياسه وكونه اذ ان جردوا في العلمين بالارض بل لو حجت في ذلك
بمحله اجزاء المحسوسه ذلك كله لعدم شرايطه اذ الارض في الشرايط
حنا في اوجان والاقرب لا يشترط والحق بعض الاشياء بالعلم القبيح
لانها تمامية علوه وبالربط خشية قطعها لا يمتد كما تقدم وكذا الموضع
القطع من التقدم والانتاق لوضوحه على ما في اليد وفيه بركة ولعله
اقرب اذ الظاهر البناء على التخصيص هو يحصل في المذكورات وليس
تظهر الارض والحس في البوار في جميعها القياسه مع ذهابها حين اذا
اشترت عليها ولا اعتبار بالامية اذ قد فصل بالحدود في خلافها
العلامة بمرادها وفي اعتبار الظاهر بمرادها والاقرب به ولا اعتبار
اذا لم يرد في ذلك الى الامور المتبادره الى الامور مع ما في اعتبار

بسم

سنة التفت به بالغايد اشعار لوعده شوقا لوضوحه في البرر المشهور
لما لا يشكاه والامور من العلم التفت فممتوا في ذلك مع اطلاق
العبارة فيقتضي عدم الفرق بين الموجد والشاء في شوقا لوضوحه كما
الاطفال واليه العيون لاطلاق الشوق الكامن في ذلك الى التفت في التفت
بقا المظهر في العلم الى وقت السمع فلو حجت في حجة السمع في شوقا
اذا لا المظهر في العلم الى قولهم على المظهر في العورة وهو في حجة
غيره من حجة المظهر في القول الذي تعلم احفظه من ذلك الامور في حجة
او ما استلكت بملك ومع العلم المظهر او وجوده في حجة المظهر
غيره من حجة المظهر في حجة المظهر في حجة المظهر في حجة المظهر
او حجة المظهر في حجة المظهر في حجة المظهر في حجة المظهر في حجة المظهر
المعيرة والباء هنا بمعنى مع للقطع لعدم زوال الشك بامورها
والاصل في قول النبي صلى الله عليه وسلم ان اول خلق الخلق خلق الله تعالى ولا
تستدبرها ولكن شرفها وخرابها اذا المتبادر منه الاستقبال والاستقبال
بالبدن وحيث جعل عرف البدن وجعل عرف العورة في طريق ارسا
وهنا مساير الاول في اطلاق التفت وجرد المظهر في حجة المظهر في حجة المظهر
والأهمية في ذلك وفيه قال التفت وهو لا يشك في اطلاق الشوق مع
عدمه واصبح محسوسا وقال ابو الجليل بالكرامة مطلقا والمفسر
بالكرامة في الحجاز دون الأهمية وحق بعض الاشياء في حجة المظهر في حجة المظهر
والكرامة في اللقبان والكرامة في حجة المظهر في حجة المظهر في حجة المظهر

للمطلقة في الغسل والمطلق لا يقتضي التكرار وهو ضعيف لما يقتضيه
قوله بالتسعة والستين والفرج الماء هنا التسعة والستون والفرج
لنوع القان المراد به الذي على ما قلناه من جهة اعتدال انوارها وكذا
تقدير التسعة والستين في قوله من جهة اعتدال انوارها وكذا
من تقدير غسل الرأس والرقبة ثم المائدة المبركة لا يبرك ان كان
الثاني الحق بالمقدور وهو في ذلك حال من الغسل الذي هو صحيح الغسل
التي هي قوله كملت اذ غسل بقية رجليه الى اذنيه غسل الشيت غسل
الجبهة وغير ذلك على وجهه والوجه في قوله انوارها تسعة والستون
الموضو قوله وجزئته واحدة لها اولها غسل الثلثة لانها في الغسل
واحدة وغسل واحد يقرت على فعله في امور وعاشرة الى ان كملت
بقية واحدة اذ هو الضعيف في اجزاء التسعة والستين وهذا قوله كونه
في الصورة ثلثة اشكال والتشديد ما ثبت بين كل مرة وغسل الجبهة
يتولى المسألة الصاب لانه الغسل حقيقته مع استعمال اجزائه في الصورة
والثالث بالضعيف في قوله في الوضوء انوارها تسعة والستين والفرج
بالضعيف العيون والقاه هو الوجه الرابع في قوله شيت كملت ما في الامة
لانه لا ينفك جليها من الضميمة وفيه وهو في قوله الوضوء لانه لا ينفك
ليس هو من اذله من الغسل لانه الغسل واحد والفرج واحد وهو في قوله
الفرج وهو الضميمة وقا الميزان لانه وسطا من القرب وهو الجنبه في غسل
سبعا وبالميزان من التسعة والستين غسل بالترتيب اذ مرة في الماء مرة

فمنه

تجزئتها فان من جهة تقدير القرب وانوارها التسعة والستين
اشترط في بعض طهارتها القرب وفي اشكال من اشكال ما يدل عليه قوله
انوارها تسعة والستين فمما غسله في طهارتها لا في حقيقة اذ اعتدلت من جهة
المعبر الى ان الجبلات والعتق لا امور وانما يكون طهارتها لغسلها
الفرج وما هو من جهة اعتبار انوارها تسعة والستين وانما في قوله الجنبه
لانه من اذله من الغسل وهو الضميمة في قوله شيت كملت ما في الامة
وفي قوله في الامة والوجه في قوله شيت كملت ما في الامة
الشيء لانه في قوله شيت كملت ما في الامة والوجه في قوله شيت
القرب بالماء غسلها لانه من جهة اعتبار انوارها تسعة والستين
من جهة اعتبار انوارها تسعة والستين في قوله شيت كملت ما في الامة
وتتبع التسعة والستين في قوله شيت كملت ما في الامة
الفرج من جهة اعتبار انوارها تسعة والستين في قوله شيت كملت ما في الامة
كاملها في قوله شيت كملت ما في الامة في قوله شيت كملت ما في الامة
القليل من الغسل من جهة اعتبار انوارها تسعة والستين في قوله شيت كملت ما في الامة
تجاسد على قوله شيت كملت ما في الامة في قوله شيت كملت ما في الامة
فان كان حاله كماله غسله بالترتيب في قوله شيت كملت ما في الامة
الغسل هو الشتر من جهة اعتبار انوارها تسعة والستين في قوله شيت كملت ما في الامة
كان الغسل هو الشتر من جهة اعتبار انوارها تسعة والستين في قوله شيت كملت ما في الامة
القياس وما روي عن النبي في الماء الذي يغسل به الشتر والغسل من

حكومتها اذك ان يحجروا عبثا وقتها والافلا قوله والفرج حاله
 الشرفية اجمع العلاء على ان اول وقت العرب عيوبه الشرفية كمن
 في طريق العلوية فقبل يعرفون بها بطرق الشرفية وهذا القول
 بين المصنفين عليه لست ارا من المرافقة والمشيخ قوله استناد
 القبر عيوبه من العرب وهو من العادة ولا اعلم في قوله العشاء
 انما من هنا ولو قد ذكر هذا هو الاصح وما سبق به من القول هنا
 فرع على العشاء تاما في وقت العرب فانه يصح قوله لا يوافق
 الشرفية وهو ما قوله والحق الجبر العرفي في ذلك يخرج عن زمانه
 المنقضية في ان السام الذي لا يزال في زيادة ويستحق القضاة في لانه
 صدقك عن القبر وقتك وبقا لك وبقا لك الجبر الشافعي في ذلك
 طولا ويكون ضعيفا وبقا كالحج وهو الاول في شرفية ان يكون
 الا في الذي هو ان يرد منه الى الشرفية ان يكون ان يصدق انه في شرف
 كما ان الميراث في الشرفية ما بعد منه قوله ويستحق وقت الشرفية
 القصد به وجوب العشاء انما يتم على القول بالاشراك كما اختاره ابن
 باويه اما على القول بالاشراك كما صرح به في هذه الرسالة وغيرها
 وهو المشهور بين الاصحاب فلا يتم انما يتم من الجبرية الشافعية الشافعية
 باسم ما اولها اليك الاعتدال في الحق والاشراك ولا ريب في وجوب العشاء
 من ذلك في تحديد الاوقات المتعددة بالهلال ووقت العشاء به
 قوله والحق انما هو الاوقات المتعددة بالهلال والاشراك من غير ان يصدق

ذكر

ذكره من القبر كاشية قوله تصحى قوله انما هو الجبر ان يكون غير معتد
 اجمع القول على انهم في القول في المكان المتغير وما اختلفوا في بطلان
 قدها على اصحاب وبعض العامة في التحقيق المتغير للعادة فالتحليل
 التي من امرنا ارجح من القوة فلما لم يكن في المكان اجزا مستقيمة
 من القول وهو في حقا ولا ريب في ان القاصد منه من علم العصب
 وان جعل القول في القول في القول في العصبية وهو الذي هو الله
 استحالة المكان من العصبية شاهد على ان العصبية انما هي الحال
 لتعدد مبادئ في سبيل من التكملة فتصلي التعليل في انما من المرافقة
 ولا ريب في ان السام على لسته القضاة وهو من الجواز في العشاء والوجه
 وعلى القول به ينبغي ان يكون الجبر في العشاء على ما كان قوله ويجوز
 في العشاء حيث لا يتقدم في العشاء الى الصلوة او الجبر اجمع القضاة على عدم
 جواز الصلوة في المكان المتغير مع تعدي الجباسة التي لم يعرف عنها
 الى الصلوة او محولة واختلاف في التعدي الى ما لا يمتنع الصلوة وحسنة
 وكذا ما ذكره من الجبر من انهم في عباد الله عدم الجواز في ذلك
 صرح بالاعتدال على انه لا يربط في العشاء على الصلوة وحسنة الذكر في قوله
 وعلى ذلك المصنف انما هو من المرافقة وهو محتمل في الارض صحبها
 قوله الا في صحبها من العشاء في شرفية الشافعية الى سواء تعدد العشاء
 ام لا على اعتدال الجبر والاعتماد على التعليل في الارض في الشرفية الذي
 يجب ان يتحقق التعبد لعدم تحقق الشافعية قوله غير انما هو الجبر على ان

انفق احدا على ان لا يجوز التجرد على الغير ارض ولا من يات بها كالحلقة
والصنوف الشعر والوبر واجمع العامة على جوازها والاشهاد عن اهل البيت
في المنع كثيرة وكذا لا يجوز التجرد على اجمع بالاشهاد عن اهل البيت
فانما لا اعم من ان يترط في جواز التجرد على اهل البيت الا ان يترط في جوارحه
ما كولا في جوارحه فلا يرد من اهل البيت الله ثم ولو اجمعت كذا في
قوله ومن آخره التجرد على الا لا يرد من اهل البيت الا ان يترط في جوارحه
فان المنع مثله لا يرد في بعض البلاد الا ان يترط في جوارحه التجرد على
الكتمان في القطر موقوف عليه فبما ان اشهر المنع وانما هو التجرد على
في المنع اجماع على المنع من التجرد عليه فلا يرد من اهل البيت الا ان يترط في جوارحه
في احد قوله ويجوز التجرد على الغير اذا كان من جوارحه التجرد عليه
وقد اجمع المنع والاشهاد على قوله فانه لا يرد من اهل البيت الا ان يترط في جوارحه
عالمه الى العتلة وسيدج في هذا المثل كقول البعيد والفرس لا
رب في اجمع تحقيق العتلة كما ان البعيد له او البعيد المطلق
على جوارحه التجرد على اهل البيت الا ان يترط في جوارحه التجرد عليه
اختلاف حال المصلي باعتبار فرق من الكعبة بحيث يكون مشاهدا لها
او متكنا من المشاهدة على وجه لا يرد من مشقة كثيرة عادة كالصلاة
في بيت مكة او لا يترط باعتبار جوارحه من حيث لا يكون كذلك فالأولى
قبله عن الكعبة وانما في جوارحه وهذا اجماع المتأخرين واليه يرجع
وابد القاصح وانما في الجوارحه وانما في بعض المشاهدة فلهذا

ان

ان المشقة عن المشقة البعيد والغرب وضعف ظاهره وشبهه
الاشهاد ان الكعبة قبله اهل البيت والاشهاد عن اهل البيت في قوله
الاشهاد او اشهاد البيت مع الكعبة الاشارة في ذكر التجرد في قوله
الحجة ويرد على هذا القول في قوله من جوارحه التجرد على اهل البيت
حيث يستقيم بحيث يرد على سبيل من كونه اهل البيت من جوارحه
كالعرفان من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه
الاعلام في الذكر من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه
ليرجع وورد عليه ان اهل البيت من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه
العدد ككثير من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه
وانما المنع يخرج بعض المنع من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه
عالمه انما من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه
عن جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه
مقطع من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه
مشاهدة الكعبة من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه
هذا المعنى ولا يترط في جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه
على مقدار الكعبة من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه
الاستطاعة ليعود من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه
غير الجوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه
الحق كذا بعد من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه من جوارحه

انظر بما شاع حوازي الاعتراف بين اربابهم ولو قبله لغزات على انما اذا
 تم الفاعل الكثرة لا نوسم على اعتراف الفاعل على التبرير في له
 ولا اعتراف على انما على ما منتهى الفاعل لا اعتراف على انما على انما
 عيني ان ذلك حيث لا يمكن تحصيل الاعتراف في العبارة فشايع ويجوز
 النسخ على على هذا ليس على من غير الاعتراف في العبارة فشايع ويجوز
 اذ في اجزاء الاعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 ما لو اذ في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 كبحر الفاعل على التبرير في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 ليعبر عن الراجح وهو عيني في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 لرسد والاعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 من الاعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 مع استقامته في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 اما اذا كان احد على المشرق او في المشرق والمغرب الاعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 وهو عيني في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 الشغل ولا يعبر عن كذا الاعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 السهل الذي هو اعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 الاذن المسمى على على الاعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 اعتراف مع انهم اعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما

مر

من اعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 قوله والمغرب في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 من الاعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 منها لا يصح في البيان وان اطلق الاعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 لا يقتضي على الاعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 الممن والاعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 فحيث لا يمكن الاعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 هي في الاعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 علمه في الاعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 ان يولد يكون المغرب على الاعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 الجلاء في الاعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 وان كان اعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 فان اعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 كلامه يعطى عدم الاعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 عدم الاعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 المسمى على الاعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 في ما يولد الاعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 من ان من قوله واعتراف في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما
 قوله وعيني في العبارة فشايع ويجوز النسخ على على انما

23

[illegible]

عيسى عليه السلام استشهدا على المذنبين المذنبين ما يستحقون به وهو
 المذنب الذي لا يخرج من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 الله لا يخرج من ذنوبه من مضع الرسل ولا من مضع ربه وهو الخلق وانه
 على الله وعلى الله حيث يشاء في الوجود المذنبين من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه
 وعنده وهو الخلق من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
الاعرابية أما الكتاب فمن لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
لحمه الكتاب فمن لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 يصير بها الكتاب من ذنوبه وهو الخلق وهو واحد قوله فمن لا يخرج من ذنوبه
 ولما في على وجه التسمية كما يستشهدا على المذنبين من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه
 اى الكتاب وفي ذلك الكتاب من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 هي انه اذا خرج من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 حتى ياتي الله بها ولا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 او بعد الله عليه السلام لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 اخراج من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 بها عيسى عليه السلام لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 التي هي جوبها من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 ويصل الى الله من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في

لنفسه

قوله عليه السلام لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 ويصل الى الله من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 ويصل الى الله من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 الذي هو الخلق من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 وان على الله من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 لم يزل في ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 غير ذلك من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 وغير ذلك من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 ثم كما في ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 ولا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 مدد الله عليه السلام لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 السورة في ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في
 من ذنوبه لا يخرج من ذنوبه الا بمعونته التي معونته في

وهذا قولهم

الى ان يبدل بعضه من الداعية وانما احاط في غيرها وهو متعين وجب
 قرأ تمامه في سورة عذراء وانا وجب انما في الاول والحاصل
 الترتيب المتولد قرأه فلو كان كما عدا بطلت في القراءة لانه المتكاتب
 عن كما استلزمه وجب الجلالين عدم الايمان بالامر من على وجه وكذا
 تبطل الصفة التي للفتن في الشهاد ولو كان الترتيب لسيا ووجب ان يتبادر
 بها وما يصح مع الذكر في البيت للعلم به من الحكم كما قد قرأه فلو قرأت
 لم يختلف المرويات في القرآن بين السورتين في الترتيب مع الداعية
 فطاهر بغيرها الترتيب عليه في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 وهو صحت الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 غير من القرآن بين السورتين في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 لغير ذلك فلو كان في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 لغير ذلك في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 سورة واحدة وكذا القول في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 والاعطى الجواب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 رتبة الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 والفتوة من غير ذلك بطلت قرأها فثبت ان الترتيب في الترتيب في الترتيب
 مع الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 بطلت بطلت وان كان تأمينا العادها في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 ان لم يثبت المرواة ولم يصح القول في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب

في الترتيب

بالأمانة وجوب الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 كذا في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 والاعطى الجواب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 واستلزمه الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 يستلزمه الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 مع ذلك في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 وفيه في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 فافرقا ما خيره اما ان يرد دليل لا يدل على الاكتمال بعض الداعية
 ولما قرأه في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 او لغير ذلك في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 عرضها عنها وجوب الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 بالاعطى الجواب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 اية الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 بطلت في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 في وجوب الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 الله وكبره وعلوه في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 قد انتم من على الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب

الله سبحانه وتعالى من لا اله الا الله في اركانها وفيها ما لا يحصى ولا ان لا يمت
 يستدركه بسوق ما والقرآن فلا يقصد به الدنيا فينتفع بها من غير ما
 من حقيقته فبطل ما التعلق فان قيل الا يقصد به الايمان به على ما في
 الدنيا فيكون شرطاً في قلنا الامام ينفذ ما صدقنا فخلقنا واما بعد
 العلم به فلا يشعنا وخلقنا اذا عرفنا ذلك فلا فرق في البطلان بين
 ان يقولوا في ان لا اله الا الله من غير ما لا اله الا الله في البطلان بين
 جده لا المتغير فكيف يخلط بين ما اختاره وهو قوله آخر القول واعلم
 ان لا اله الا الله على ما في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله
 على هذا الفاظ في التذكير وروايتهم به الله في الذكر في بار الله
 بالامام جازيها عا وهذا عام في استحقاق جميع ما يدعى به
 قوله ويجوز في قوله لا اله الا الله سبحانه الله والحمد لله لا اله الا الله
 اكبر الحق علاناً على اجزاء التسليم استحقاقاً في الله من العرب واليه
 من القدر من العباد فالعقل لها من هذه على الشافعي والجمهور
 في كل لغة والكل على وجوبها في معظم القول لما رواه الجمهور من على
 انه في الاولين وسبح في الاخبار من من قول العامة ما رواه الشيخ
 في الصحيح من قوله من سجد لله سجدة من تسبح على وجهه في الاخيرين من قول
 الجمهور على نحو صلوة العشاء وكذا في العشرة من تسبح في العدة الحزبي
 من قبله في تسبحات اربع صورها سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله
 والله اكبر والختار للعبد والشيخ في الاستعداد احصوا رواه قال

قلت

قلت لا يصح ما يروي عن العبد في الركعتين الاخيرتين قال فيقول
 سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ويكبر ويكبر وعلى وجه
 ما روي في هذا التاريخ العلوي بعضنا هو المذهب وقوله في الثاني عشر
 لشيخنا في الاربع ثلث مرات وتقبل هو من سجد لله والحمد لله ولا
 اله الا الله ثلث مرات ثم يقول سبحان الله الله اكبر وقوله في تسع
 تكبيرات الشيخ في التوحيد والتسليم والاسقاط الكثير ليس في الاعتبار
 ما يروي عن بعض الاحد في الاول والحمد لله تسعة واربعين
 زيادة عن الباقي قال ان كنتما ما فعل سبحانه الله والحمد لله ولا اله
 الا الله ثلث مرات تكبر وتكبر ثلاثاً على وجه التكبير والحمد لله في بقية
 الشرائع نوسم وجوباً في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله
 فعند ورود التفتيش في الاخبار يحل عليه ان يحلها جميعاً منها قوله
 مرتبة الاولى ذكر اخذ الشيخ في التفتيش في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله
 فيه قوله القيام على من سجد لله والحمد لله تسعة واربعين في قوله لا اله الا الله
 الواجب مع القدرة على فعل شيئا الشاهد به الله في قوله لا اله الا الله في
 السنية من قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله
 في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله
 بالكرام وهو الذي يركع من ركعتين قطعاً حتى يركع جالساً سجداً
 فطلبت صلواته في القيام في التفتيش مستحباً في التفتيش وروايتهم
 على ذلك والذي روي الله الا انه مستحب في قيام التفتيش انصاه

لازم اقرب الى المتعارف قوله ولو لم يكن القدر اقله اوجب حلا من
 الانسان والاعتناء والاستقلال ولا اعتناء وما جرى مجرى ذلك قوله
 بعد قوله صلتها القيد كماله على ان لا يتعدى القدر من القوم ويجب
 فيه الاستقلال والاستقرار واليقين كذا في كماله افضل التمام قارن
 وشيخنا ارجح كماله والموتور له من هذا قوله فان لم يكن القدر اقله استطيع
 ميقن ان يرد يا عجز عن القعود عجزه عند صلا كاسبق في القيام اذ لا
 يستطاع للمسير والمسير وجعل ان يستطاع على ما لا يمكن كماله مستقبلا
 بمقادير بدلة القيد فان لم يكن اقله مستقبلا كاسبق وزهد
 بعض علماءنا الى القدر من القوم وورد قوله نعم ويندرج اجابته
 الا من لم يجرى بالقول فان لم يكن على ما لا يمكن فكيف ما قدمه
 سعيه من القوم قال قارن قوله صلتها القيد على قارن فان لم يستطع
 على ما لا يمكن فان لم يستطع على ما لا يمكن فان لم يستطع على ما لا يمكن
 لا بد ان لم يستطع استطيع واذا ايا وهذا لا بد على الترتيب من
 الترتيب يدل على وجوب الاستقلال من غير هذا قوله فان قلت او قل
 استقل في ادون الاواني فان قلت او قل بالمثل الى المراتب
 المتفاوتة استقل في المراتب ان قدر طهر والا فالاستقلال
 منها وفي التمثل ووزن هذا الذي هو عليه ما استقام ما سبق ترتيبه
 قارن في شقها الى ان يصرح في ان تلك المراتب اقرب الى ما كان عليه
 كما في غير القراء في استقالاتها على الوجوب لا سيما ما سبق على

قال

الوجه الاول والمخالف على الاستقلال الصريح والاصح الكلف عن القراء
 في المراتب مما قلنا على القارن اذ هي مقدمة لا نهى القرب الى الهيئة القليلة
 والتمسح المقصود منها قوله الاعتناء الى ان يصرح كماله كماله اجمع على
 الاسلام على عدم تحقق معنى الركوع شرعا الا باعتناء القدر الى ان يستطاع
 الميدان عن الركبتين ولا يجزئ منهما وعلى الاعتناء اجمع ايم واحد
 بالاعتناء فالقارن اوضح من الاعتناء والاعتناء من حيث الاول الاعتناء
 لشيء القارن الى الركبتين والاعتناء من حيث الاول الاعتناء
 ليس بالمرتبة من القيام والركوع لان القوم من صلاتهم المرفوع عنها
 حق ان لا يرضوا وجعلهم الا بالركوع بالمراسم ومع تعدد الركبتين
 ولا دليل على التميز لان ما لم يمتد من الامر القيام والركوع فصار بينهما
 في تميزه وهذا لا يمنع من الاستحسان في الاعتناء واختصاص
 ايم مريد في الاعتبار ان ذلك هو الركوع فلا تميز الزيادة على ما ضعف
 بالاعتناء من كون الركوع ان يكون ركوعا لان الركوع فعمل الاعتناء
 التخصيص والتحقيق وتوكل على الاعتناء حلا القيام باعتناء الركوع
 وحسن ظنا واحوا ذلك الاعتناء ففقط المصلح الذي في قوله الذكر
 فيه وهو سبحانه وفي العظيم ونحوه او سبحانه الله ثلثا او سبحانه الله
 للصلوات اختلف في وجوب الذكر من على ايتا وبه قال بعض العامة لكن
 هل يتعين التسليم بحري مطلق الذكر الاقرب الثاني واعتناء الشيخ
 في المصلح والنهاية وابن ابي شيراز في العلامة ووالدي رحمه الله

هنا من الفكر وهما من سائر من اي عبادة ثم وقد حفظ
الاصحاب في التسمية والتسمية الشيخ والخلافة استدوا الوردية
لا دلالة عليها على الخطا لبعضه يقتضي معنى الفدر الواجب من التسمية
ولا من في الامكان على الصريح وبعضه يقتضي اجزاء وليس
الكلام في ايم وبعضه دل على ان الحق يكون من التسمية في الصلوة
ثلاث تسميات صغرى في زيل واحد وهو كما يصير الزجر ويصير
لله سبحانه قوله فلو زجر مطلقا في الذكر فذكره مع هذا
ان كان ناسيا وليست الصلوة ان كان عامدا ووجه ظاهر ان قلنا
بتعيين التسمية الكبرى او التسمية الصغرى ولو قلنا باجزاء مطلق
الذكر شكل الفكر والبر لا ينفرد به في الاحكام يقتضي ان يكون
على اهل التيقن وكان ينفرد في الجلال بعبادة الاختيار بل هو
يعلم بالعبادة وضاد الوقت عن التعلل بوجه قوله مولاتا اي عتبه
حيث لا يختلفه اصل غيره من جهة ولو كانتا هما فخر على الدينان
به ولا فرق في العاصم من كونه ذكر او قرأ او دعا فان قرأ استغنى
في الفداء ولم يعرفه فاما في الصلاة بحيث لا يتحقق هنا بل ان اولها
قلنا هو كذا لك انما لا يغتفر في الفداء للخرج لها عن جدها بطلان
به فطعا قوله بطلان الذكر فبذلك مع بقا محله ان كان ناسيا
ولو لو كان عامدا فظاهر والذي مر به انه التفسير وهو ان التفسير
ان كان يسكنون في المراتب استدرك الذكر وان كان كمالا في

دور

ولو ذكر بطلان الصلوة وفي الفرق نظير لوفات محله او كان كمالا
في قرآن والادعاء وذكر بطلان الصلوة اذا اعتقد ولا يخفى انه لو خرج
تكونه عن كونه محله بطلان الصلوة ايضا قوله الخطا فبذلك
اي بقية الذكر الواجب وهي في الركوع عبارة عن استقراء الاعتقاد و
سكونها في هيئة بحيث ينفصل عن ركوعه من جهة وهو واجبه باجماع
على انما وجهه شيخ في الخلافة في الحديث وهو من عدم ما دل
على الركوع الذي هو كونه يتحقق بالاعتقاد قوله فلو خرج في قبل التسمية
او كمالا بعد بطلان فلو خرج في الذكر فذكره او كمالا او كمالا
الذكر بعد في الركوع اي الركوع الواجب بطلان بطلان ركوعه على الوجه المتعبر
مع بقا محله ان كان ناسيا وتصويره في الثاني يتم بتقدير زيادة الاعتقاد
على الفدر الواجب بعد الصلوة ان كان عامدا لكونه محله في الخلق والتميز
منه تعالى عن العبادة استغنى فسادها وقيل بالحق لكونه في محله
لحصول الغرض وهو الدينان بالادراك كون ما استغنى ذكره مع فلا يوثق
في البطلان لطلان ذكر الله وضعفه ظاهر ان قصد كونه ذكر الركوع استلزم
التميز عن قوله اسم الذكر فساد هو لغيره من الامور لايمان به قوله
ولو قد بطلان في الركوع اسم او ما مع قوله ومع الركوع من جهة انما
اجمع الركوع مع الركوع من الركوع والركوع بطلان فبذلك قوله
التي هي من الركوع في الركوع حتى لا ينفصل فاما كمالا على وجوب الركوع
دلت على وجوب بطلان فبذلك الاستدلال لا يتحقق من ذلك واستقراره وسكون

وروي أبو بصير عن النعمان إذا وقعت إرسلك من الكوع قائم صلياً فله
لاصله من الإرساء وله وجه الشيخ في الخلقة في الإرساء في الخلقة
في رواية أخرى أن يرساه إلا أن لا يكون على قدمه جلا من الشدة فيركبها
لنسياناً ويؤيد عن يمينه قول الباقر لا تعاد للموت إلا من شدة العجز
والوقت والفتنة والكوع والتجويد قوله ولا حكمة إلا سمع أبي واحد
له في رواية الفقه بل يركب ستر السكون بحيث يرسع العضو في مستقره قوله
أن لا يطلها هذا عند رجلها بالكثرة ويجوز عدم الوصول إلى مرتبة
يجوز بها عن كونه صلياً فله من جملة ما بطلت صلاته ولا فرق في ذلك
بين العاصم والناسي قوله التجويد على الأعضاء التسعة أياً ما كانت
استمر الموقوف من الكف في بطلانها عند الزنوف قوله والكذب في المعتر
باطها فلا يفرق في قولها الأصح أنه قوله وأما في الرجلين في رواية
ساد عن الشيخ عداً ما لا يمازى الرجلين وهو شعر بغيره وأما قول
كثير من أصحاب الأصابع وأما في القدمين من غير تعيين للأصابع
والرواية عن أبي بصير مشعر بأصابع الرجلين والوجه تعين الأصابع
جهاً بين الأصابع لغيره ليعلم على القدمين أو قد روي أنها جازية على
لبنة الأصابع ويجوز في كل من الأعضاء التسعة في ما يصدق عليه
اسم الموضع عرفاً كاسيا في كل من الأعضاء فلا يفرق ما دون ذلك ولا
فرق بين اليحطة وغيرها قوله تكون الأعضاء من المصلى أي من موضع
العتاق وأراد بذلك وجوباً لما نقل الأعضاء على موضعها الأص

الرجل

الخطا من هنا أخذت في الخطا فثبت لا يجزئها الفقيه إلا كفي المير الطيعة
للأصلها وجهه كونه بقدر الإمكان الواجب قوله بما لم يصرح به
إلى التحية أو هو أحدث منه على تنبيه حال المصلي من النسيان لا
ينطبق التجويد وانعقد الاختلاف واجب في قوله لا يركب ولا يركب إلا إذا
الشيخ الذائب والقطر المندون ونحوها إذا لم يركب ليس لعدم مكان
الإعقاد قوله وضع اليحطة على الأصبع التجويد عليه قد تقدم في المكان
الاشتراط بالتمسك بالتجويد وطائفة كونه أضافاً وتاماً بما ذكره لا يكون
عادة وضع اليد أو التمسك به في التجويد على الماكول أو اللبوس عليه
فقط الإخبار الوارد بالمعروف في رفع الأيدي كونه مكاناً يمسك به
التجويد على غير المصير مع على العضلة بالقدم على غيره واشتراطه
الما يجوز التجويد على سائر أقدامه لعدم جلاله كونه المصلي ذلك
منه ولا يشك في ذلك بقصد شيئا ولو قصد التجويد على بطلت وصلة
القول في المكان الذي يجزئ في حاشية عند التجويد لا يشك فيه
قبله الذي أورد في المباح وتعد التجويد على غير العضوب أو ما أهل
لوي التجويد في العضوب سخطاً إلى وجوبه لا تقتصر على القدمين بل
أدبته في الأفعال الظاهرة على الأعضاء بالتمام في جملتها الأولى والثالث
لو تعد التجويد على الظاهر وتعدت حاشية الظاهر أو ما قطعها ولو تعد
استلزم وجوب الأيدي أيضاً فتأخر على إطلاق القول بالتجويد على العقب
وأهل القول بالتجويد في غيرها من غير حصوله مستحق التجويد والأصح قوله

سواء سميت بقرعة أو بغيره وسفل فرادة عن غلبة على الأرض
 بمقدار ما يستلزم عدم وجود الجبال والانهيار على الأرض
 ولغيره الجبال على التناوب بأزاد عليها أشعة البرد والحر والرياح
 بالهيئة المعتادة في بلاد صالحة ثم وليحفظ فيها آتونا موضوعه
 على أكبر سطوحها فسمكها ما ينزول قد تمت أربع أصابع ممتدة تقريبا أو
 على بعثة ذلك في بقية المشاهدة في مرتد واعتبر الشيد بمراد ولا
 ريب أنه محط ولا فرق في الشئ من التفاوت بأزاد من كونه ليجب
 إذا لم يتقدم قوله وضع ما يصدق على الوضع من العوض لا سيما
 في أن المجمع في ذلك إلى المعنى لا شفا المعنى الشري وظاهر الخلاف
 لعدم العلم بين الحقيقة وفي الأعضاء واليد هذا أكثر وهو المبنى
 به ورفق ابن بابويه وابن أبي عمير في موضع مقداره وهو من الحقيقة
 واختاره المفسر في الذكر استناد المراد إلى رواية علي بن جعفر عن أخيه
 الكاظم عليه السليمة المرأة تظفر بفتحة وإذا وجدت وقعت بعض
 جهتها على الأرض وبعض تظفر الشعر على عجز ذلك لا الحق فتنسج
 جهتها على الأرض ومثله ما رواه عبد الرحمن بن محبوب عن عبد الله عن القاسم
 عن الرجل يصور عليه العنقا لتصيد جهته الأرض لا يجره ذلك
 حتى تصل جهته إلى الأرض قال المصنف في الذكر في فقد ذلك على وجوب
 وضع شئ من الحقيقة وأراد بذلك أن مطلق الوضع غير كاف في الاعتبار
 وضع شئ خاص فهو محل اعتبار محصلة إلى البيان وما رواه زرارة عن

بريد

وبريد عن أبيه فرقة قال لوجهة إلى الأنف أي ذلك أصبت به الأرض
 في التقدير اجزاءك والتجريد على هذا أفضل على الجواب حصل المطلق
 على الحقيقة قلت وإن اعتبر وضع شئ خاص كالألحاف في الروايتين
 على التقدير المذكور فإن استدل به الروي في الكافي عن زرارة عن
 أبيه أنه لم يمتدح كمالا من قصاص شعر الرأس إلى الخارجين موضع التقدير
 قالما سقط من ذلك اجزاءك مقداره وهو مقدار ما لا يعلم
 لأن اجزاء ذلك المقدار غير مستقرة بعد منزهة ما دون ذلك ما لا يقدر
 عليه اسم الوضع فإن قيل اجزاء ما دون ذلك يتوقف على وجود الشئ به
 مع أنه متغير ظاهر رواية علي بن جعفر في الشئ لا تقتضيه وجود وضع
 جميع الحقيقة قلنا الحقيقة في ذلك إن رواية علي بن جعفر مع غلوها
 عن التقدير بالمجمع غير صحيحة في عدم اجزاء ما يصدق عليه اسم الوضع
 لولا كون البعض شئ واحد فيها دون ذلك فيجب العمل على اعتبار
الاجزاء وكذا رواية عبد الرحمن بن عوف مع أنها أضعف ذلك قوله الذكرانية
 وهو عثمان بن أبي العيص وما ذكرناه في الرواج قد سبقت الإشارة
 إلى بيان الخلاف وإن أجمع اجزاء مطلق الذكر وأراد بقوله أو ما ذكر
في الرواج اعتبارا سيما إن الله قلنا للحداد اجزاء واحدة للحداد قوله
 الطائفة بقدرها الجسد فيها ما سبق في الرواج بذلك وهذا الشيخ
 إلى كونهما أو كونهما القارية من السجود بين كونهما في الرواج والله
 في هذه المواضع يريد أن يكون معالما للرجل لا سيما إذا كان بالسنن

الصلح عليه الختم النبوة قوله وفي الزمان من جمع الصلوة
على وجوب الزمان من التجرد كقولنا لا يستقر زماننا بعد الانسداد
ذهبا على اذنه قال بعض العامة على وجود عدد من النبي ص على
فقد وقوله صلى الله عليه وسلم على ما رواه الشيخ والمسلمين من ان
من عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله وفي الزمان من جمع الصلوة
استوعب الماشا قال انه اكبر وقال حكما صلى الله عليه وسلم لا يجوز ان يجمع
بالفعل وفيه الذين الاحاديث وهي كملت على الزمان وانشطت العقائد
قوله ولا يجزئني دفع الحق الثانية اي ولا يجزئني ان ينزل الرفع من
الثانية وقد لوحظ في قوله لا يجوز ان ينزل الرفع من الثانية
وفي بعض النسخ بعد الثانية لفظة لا نه وهو ص في قوله تعالى قوله
للقوم كذا قاسيا على النبي والامة علم النبوة ووجوب النبوة
مستقلا عن كل من ادخل النبوة وعبارته مروية في احاديث كثيرة بعضها
رواها عن النبي ص عن القوم النبوة النبوة من ان اذا استقر
جائسا انما شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا
عبده ورسوله وهو في حديث الشهادتين والصلوة على النبي والا وضل
التوراة قوله انما انزلت بغير اي وجوب النبوة في الملبوس
بغير الشاهد فلو لم يرد في قوله انما انزلت بغير اي وجوب النبوة
اكد على النبوة وصلة ان كان شهد ان لا اله الا الله النبوة النبوة وان
كان قاسيا على ان لا اله الا الله في قوله وفي الزمان من بعد ان لا

المجلد

الخلق وجان وانما هذا الوجوب اذا اخلخل بالصفة فليس هو الوجوب
باصل الفعل وهذا انما هو حال الامة لا قاعدة القدرة فاني بالكلية
والوجه اصدق ارجو ما اشد الرجاء لما كنته كالايجاب ليس هو وجه نعمته
ومر القدرة التفسير لا تقتضيه فقد مر ان ما للمسيح مركبة فانه لا يحفظ
في الامتثال ما لا يعدم للشهود قوله الشاهد ان ان القوة القسوة سبعا
الاجماع على الامانة على وجه البناء بين والخلق على النبي اذ اعلم ان السك
في الشهود بين وشغل ذلك لعدم تقينا اذ والخلق من كلامه تنصل فنهنا انا
من الاقضية في الشهود بين على الشهادتين من دون ذكر القسوة على النبي
واكتسبهم الشهود في الشهادتين اذ لم يرد مع شدة وعلم وقصده في الاجماع
يمكن حله على اربعة بيان الوجهين الشروع في اربعة اعتناء على العلم والباقي
فيكون من الشهود في وجوب الزادة في ذاته واكثر وكذا يمكن على الانصار
الذاتية بقتلهم على الاكثر باحدى الشهادتين اما في الشهادتين الاولى
الاربعة اولى على عدم وجود القسوة على النبي والاعيان على اربعة فذلك
لعدم صلاحيتها للمعاينة الاخبار القسوة الصحيحة المشهورة بين
الانصار التي عليها عمل الانصار اذ قد تعلم ان الشهود بين الله ذهب
الوجه كقوة القسوة على التوجه والعلانية بما الوجوب كاشفة اليقظة
قوله عز وجل انما امرت ان اعبد الله فاعبدوه فاعبدوا الله ما كنتم تعلمون
وجوب اليقظة فان جعلها وجوباً فاعبدوا الله ما كنتم تعلمون فاعبدوا الله ما كنتم تعلمون
سنة عز وجل الباقي والوجه الثاني لضعف الامانة من جهة من غير هذا الوجه

بين الانسنة فان لم يحسنها وجب الجحيم فقد علم على الله قوله ترغب
فبدوا بالشهادة بالتحديد ثم بالولاية ثم بالصلوة على الله وذلك
ليرتبه وقوف على المنطق واجتراء بالشافي نظر الحصول للمعنى
وعبر عن المنع من الاكفائه قوله مرادنا المنطق لا ادو بذلك مرادنا
المنطق من اللغة فحسب الشهادتين والصلواتين بقرينة قوله
فما بعد ذلك ابداه مرادنا لولا يد المعنى الام الشامل للكمية
لاخرى عن ذكر الترتيب قوله ولم يترك وجدا لا شريك له او
لفظه عبد الرب في الحقيقة فما هو لكن عبد الله والله
رسوله وجبه ذلك اطلاق الامم بالشهادتين واية من اخبار الجحيم
بها مطلقا وفي رواية ابو بصير وان محمد عبد الله اشهد وهو رسول
هذه الزيادة بالوجوب ام لا استحبابا بالحق وجوبه الخبر ام لا الاجابة
صحة الامكان لا الاستماع في الخبر عن النبي وجزبه لا في الترتيب الاشد
لما اورد من وضع الخبر قوله لما من تسليم الافتقار احسن
التسليم له وهو مطلوب مستحق فهذه التي وتبين من علا ايات الوجوب
واختاره المشتركة وهذه الشيطان وامن ادريس والعلاء تسبيح
الذكر له والذي رحم الله الى استحبابه وهو المختار واسمع الاية في الآية
صحة بأنه عن الباقية وقد بالعن الرجل حدث قبل التسليم
فالامت صحة وتلك الاستفصال هنا لنفيد العرف في الصلوة
تعد لحدث قبل فان في ما اكون لحدث هنا كما ان التسليم مخرج

وراجع

ولا ياتي في ذلك وجوب غير ذلك انما الامم على علم ذلك مع مطلوب
بدل الصلوة اليه الصلوة على الله فحسب وقوله بالزينة اذا انزع
من الشهادة بين فقد مضت صلاة مراد الزيادة وهم من سبل عندك
وهو يخرج بذلك يجب على التسليم للمسلم من الصلوة وان ميت انما
ذلك الرواية على عدم حجية التسليم ولا يلزم من ذلك عدم وجوب
جواز كونه والمبا خبر في الافتقار لما يجوز ان تلت استحبابا حسية
مستلزمة لا استحباب وجوبه هنا والا لا يكون فعل المتا في ذلك الاصلي
فمن كونه واجبا اخيرا بأن قد سبق حجته تلك التي لها الصلوة لما على
فان الصلوة الصلوة فان تشرع في الارض ويطلق المتا في الصلوة
المقدم واللازمة تظاهرا اسم الموسم بوجوب الاول بلازمة التي تحت
على فعله وكذا الصلوة مع قوله صلى كاد ان يقول في اصلي ويضعف
لما على الاستحباب استحبابا عن أدلة تستلزم تحريم التسليم لما بطلت
صحة المسافر لا تمام والثاني بطل فكذلك الصلوة بلازمة على الصلوة
ويروى ان فعل الركعتين لقد انما مستلزمة للزيادة في الصلوة فقط
مستلزمة لذلك ان التي لها مطلوب التي مقصود التمام سنة
الصلوة لنقتض معايرة وما يجوز الصلوة فقد وجوب الصلوة لا ينفع
التمام صحيح ما رواه الشيخ ابن ابو يعقوب وعلا الهدى عن ابن الزبير
عنه قال قال رسول الله ص مفتاح الصلوة الطهور وعن ابن الكتيب
وتحليلها التسليم اضاف الصلوة التي هو التسليم الى الصلوة فعل

تعالى سبحانه واليه والآن التسليم وقع من غير التحليل لوجوب تقديم التسليم
هنا لكونها معتبرين فيكون مساويا لعدم الاعتداد بوقوع التحليل لغيره
كان التسليم اتم ولا يلزم ان كان مذكورا كان هو التسليم بمعنى شأونه
الصدق فكل ما صدق عليه التحليل الصلوة صدق عليه التسليم واجب
عنا ولا يتبع هذا الحديث فان الامام لم يرد به مستندا وان
كان التسليم اتم في الارسال لا يتحقق فيه فان قيل هو ان التسليم محدد
بمعرفة ما يكتفى به من الاعمال على وجهين عبد الله عن تحليل
بن زياد عن عوف بن محمد عن ابي بصير عن القاسم عن ابي عبد الله ع قال
قال رسول الله صلى الله عليه واله انما قال مقتضى الصلوة التي تليها
سبحان من يراه من غير وجهه انما هو الذي هو في رايه ان يروي
الملاسل ويهتدوا الى الهدى فاسد لا ذهب وانما كان ذلك الله هم
فان تحلل الصلوة لغير التحليل والتسليم وانما هو على كون شبيه فلا يقد
من الاختار فيصير تقديمه في التحليل لا يستحق الاستثناء ما يدل على تحقيق
الوجوب وان يولد بالصدور انما هو على ما ذكر ان وجه الاختار في
الاجازة في الاول وان ساء له من وجهين احدهما ان يقول التحليل لا يكون
للصلوة فلا بد من تقديم الثاني وجه لا يلزم وجوبه الا ان يقع مقدر
لواحد لا قابلية وثالثا بان الاختار يقتضي الاستدلال في الجلاء لا اياها
فدعوى وجوب اختصاص التسليم في التخصيص وانما كيف كان لاختيار
الاختار للمساوي لا لم يمتلأ باختار الاختار بل انهم من وجهين

الوجه

زيد والتمس مطلقا كقولك لغيره من قولك قوله احدى العبادتين
انما التسليم عليك من جهة الله وبركاته او التسليم عليك وعلى عباده الله تعالى
الذين بين الصلوة وبين عتار الحق بين الصلوة وبين العتار في الشيء
ارضاء المذنبين بها وقوله في الذكر الذي لا يميز بين ما دل عليه اجماع
الامة واختار الامامية الا انه اورد على انه لم يرد به خبر مستفيض وكذا عليه
مستفيض من غير ما ذكر الحق قال وهو من حديث في زمانه انما
او قبله عليه السلام ان بعضهم لم يركبوا سلاسل واما الذي يركبها فيكون في الصلاة
التي تعين التسليم عليك للفرج قلت على القول بوجوب التسليم ما اختار في ذلك
قوي من ادله الامام العائد على وجوب اقتضاه ويؤيد النقل المتواتر من
الناس والعلامة في غيرهم من التسليم عليك فان قيل لم يرد تحليها التسليم
يقع على الواحدة منها وكذا قوله ثم آخر الصلوة التسليم فلما التعارض
من التسليم بين العتار والصلوة عبارة التسليم عليك يعلم ذلك من تتبع الاية
والنصا يدل على الظاهر على التسليم واما استند في ذلك الى ما رواه
ابن بصير عن ابي عبد الله ع قال اذا كنت اماما فانما التسليم ارسلك على
الناس وتقولوا التسليم عليك وعلى عباده الله الصالحين فان ذلك اقتضاه
انقطعت الصلوة ثم يرد في العموم وانما مستقبل القية فتقولوا التسليم
عليكم وعن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال سالت عن ركعتين
الا وبين انما ركعتين فيها التفتت فقلت وانت سالت عن التسليم عليك
انها السبي ووجه الله وبركاته انما هو قال لا يكون ان قلت التسليم

عليها وعلى عباد الله المسلمين فهو لا يفرق قلت الرواية الأولى
 مع كونها من جهة الظاهر لا فائدة الحكم للشيء إلا في الأدلة لا في العلى
 المحنة من جهة النظر على القول بقوله التمسك عليكم فإن قيل قلت
 على انقطاع الضمان تلك الصيغة والمراد منه امران عدم جواز أخرى
 بعد هذا الثاني وجوبه في كل شيء قلت جاز في كل شيء بما هو في
 فانه لا يرد ما إذا انتهى إلى التمسك فهو في كل شيء كما لا يرد عليه
 رواية في الخبرين أي عبد الله مع الزجر في كل شيء لم يمسك قبل
 الإمامة قال الذين بذلك ويعتبرون هذه الرواية في الشيخ ومع من لا يمسك
 وقام بعد ذلك من جهة الإمامة وهو ظاهر الرواية وقد عطف
 انقطاع الثقة على التمسك المذكور في الإجماع على وجوب كون انقطاع
 التمسك من جهة الإمامة على انقطاع الإمامة وإن الرواية الثانية فلا فائدة
 لها على الظاهر كونهما مستويين في وقوع الثقة في جميعها كما يروى
البيهقي والأوليين مع جواز التمسك في كل شيء فلو فكر التمسك في جميع
الرجاء وحيد البكوات وقصر على أن يكون التمسك بان لا يسلم عليك
إجماع الرواية بالمراد من أن الله أو وجد البكوات بالمراد بركته أو
ذلك بأن أجل بعض الناس ما رواه في أنهم لم يسموا التمسك في قوله وكبره
بطلان يبعد ولو تم ذلك عطف صفة التمسك لا فيه من لغة لغة للنفوس
ولا يبعد في ذلك استيفاء هذه الزيادة لوجوبها على الجميع ولا ينافي ذلك
الاستيفاء بالجميع فيه ولا يخفى فيه من التمسك وإن كانت أسوأ أي ولا يجب

سنة

في التمسك بنية الخروج به من الضمان ووجهه على التمسك من جهة
 التمسك وتقدم وجوبه بل يجب عليه التمسك ليس في قوله ما إذا كان
 وهو في جميع في الوجوب وقال العلامة في التمسك ليجب كما بان من حيث
 قلت التحقيق يقتضي عدم الوجوب لا سيما ما يدل على فسادك بالبراءة
 الأصلية ولا بد أن يكون واجباً كان جزاءه لما سبق أن لا إليه
 ولعلنا في هذا الله فانه كونه الضمان التمسك لهما لا يجب بنية التمسك
 كونه بدلية كذا لا يجب قصد كونه حاية ومائة لعدم الضمان ولأن
 بنية التمسك بنية التمسك بالنعول التمسك وقال شيخنا الشهيد في الذكر
 ما خلاصة أن الوجوب وعدمه يعني على أن التمسك هو خروج من الضمان
 أو خارج عنه فان قلنا بالأول أنه عدم الوجوب والواجب وكان
 ينظر في ذلك إلى أن كان جزاءه استغنى عن البنية لا سيما في الضمان عليه
 ولذا ذلك سبق في الإشارة منه وإن كان خارجاً عن البنية فإدراك
 هو على ما رآه وبما رآه ذلك على الحقيقة وعدمه غير واضح لا سيما في الخبر
 بوجوب بنية الخروج وإن كان جزاءه وعدمه وإن كان خارجاً عن البنية
 بنية التمسك عليه لو كان جزاءه التمسك ففعله لا يخرج به وعدمه
 شعور بنية الضمان له لو كان جزاءه التمسك ففعله لا يخرج به وعدمه
 الذي لا يمكن بدون التمسك قوله وجب فيه وفي التمسك ما لم يمسك
 فعلى هذا نزيد واجبات التمسك واجبات وكذا التمسك قوله أحسن
 وسنكون تفصيلها في البنية سبعة وفي التمسك السوي عشر وفي التمسك

يزيل الأسبقية ولا يؤلف ذلك في إطلاق الصلوة عليه من الماشية
لا يرتفع للحدث بها فلو لم يسلطوا في المذهب حسن ما قاله
الشيخان قالوا أن الجمع على أن الحدث عند منظر الصلاة يخرج من
أحلاق الرواية ويتحقق جعلها على غير صورة العهد لأن الجمع لا يصاد
قالوا بأسره يصلح على الوجه الذي ذكرناه قلت كما قد صاحب للحدث
باعتد بإطلاق ابن أبي عمير في الحديث فادعوا في الجمع ويظهر من كلام الشيخ
في المذهب والرواية بينه للتصحيح معارضه هذه الرواية من أن قلت
بإطلاقها على وجوب الإعادة مطلقا وبر قال الله في البيان وما الذي
رجعته في وجه التفرع من ذلك فإذا لم يجدوا ذلك على فعل الحياة و
التي لا يخرج من فعلها من حيث كانت في التماسك وبسبب
الدليل الذي على أن الحدث مانع من الطهارة شرط وجوبه الأول وفقد
الثاني في موجب إطلاق التعقيب فتبين أن إطلاقه على الحدث فله
بعضه لا كما مر من أنفة للحدث من القول في الصلوة ما نعت من قضاها
واستمر بها وكذا القول في اشتراط الطهارة للجمع من اشتراط واحد وجه الأول
ذلك فلتضع الرواية التي قد ثبت أن زاد ما أطلقه ويشمل العدد
والنسيان منها في على الرواية على الشيخان وأنها هي الرواية التي قد ثبت
الطهارة والتعقيب بقوله على العمل لا سيما إذا كان من جملة التقييد في
مقابل الأحلاق كما هو عادة المطوعة فهو كالنسيان والذكر عليه ذلك
بعض الشراح أنه لا يقتضي شيئا للنسيان بل يقتضي شيئا من الطهارة والرواية

قوله

قال وبه على خلافه في الشيخ حيث ذهبنا أحد قوله إلى عدم إعادة الصلوة
تأسيق من الحديث كما ينبغي في هذا الكلام من وجوه أما أن لا يقال
اشتماله إلى ما ذكرنا فلا من حيث أن صاحبنا أحسن ما ذهبنا إليه من عدم إعادة الصلوة
واقع في الحديث كما هو في شيء من الرواية التي قد ثبت على ما ذهبنا إليه
كقولنا المذهب في إطلاق الرواية عليه وما ذكرنا من أن النسيان لا يبرأ من
ذلك التبرير وخرج لفظ سبق للحدث في بعض جهات رأيت القوم عند نقلهم
الحديث وهو كما ينبغي في النسيان كما ينبغي في ما ذكرنا من أن الصلاة في الشيء
أما أن صاحبنا قد سبق للحدث فإن كان صاحبنا أو جوا على الاستدلال
بعد الطهارة وما ساء من قول الله في الجمع من هذا الحدث في
منافيات فإن وقعت من أن يقتضي عدمه فلهذا ما ذكرنا وما ذكرنا
التصحيح بعد الإشارة إليه مع ما ذهبنا إليه من أن الرواية قد ثبتت
قوله على خلافه في الأخير كما ذكرنا القول في مكان الاستدلال بعدم مقتضى
التبرير من القول في المذهب في المذهب في المذهب والتعقيب من النسيان
حيث هو كما ينبغي في الحقيقة لا سيما على العمل والجهل في الصلاة والتعقيب فإن
بطلان الطهارة أو ما يقتضي في المذهب من النسيان ومع العمل في التعقيب في
سكون النسيان والتعقيب في المذهب بما قوله استدلالا بالعبارة مخالفا لما
كان الوقت باقية أو يخرج كما مر من الرواية في المسئلة الثانية ببقاء
الوقت وببقيته الأحلاق فإن ظاهره عدم التعقيب في من الرواية
قد ثبت العدم والناهي والحقان كما هو عندنا في الرواية في المذهب

العدم بطول الصلوة بغيره كما روي في رواية عن الصادق قال
 ان الشيطان يقطع الصلوة اذا كان يخطئ في شئ من اجزاء الصلاة فلو انما
 واختر في الذكر في الصلاة بعد ركعة من الركعات عن الصادق عليه السلام
 على العبد ان يتدبر في كل ركعة من الركعات ولا يلهي عنه شئ من شئ
 انقطاع الصلوة ولا يخفى ان الاستدبار في الصلوة لا يبرئ من قسب الله
 وكثير حتى المحل الذي لا يقع فيها شئ من فعل الصلوة كالتدبر في الركعة
 وعلم ان الاستدبار في كل ركعة من الركعات فيسقط تمام الاستدبار بوجه
 خاص في كل ركعة وانما لا يقع في الركعة الثانية للتدبر في ركعة ما قبله
 الشك في الذكر في ركعة من ركعات الصلاة في الركعة الاولى والثانية والثالثة
 رجمته وهو قبيح في نفسه والدين والمسلمين معاً الوقت في الركعة الاولى
 الى اربعين الى اربعمائة ركعة مع تقابل الوقت لا مع فزوجه ويجوز ان يخطئ
 في كل الركعة في الوقت فلا يخرج من الوقت بان ولم يعل عليه حتى يخرج الوقت
 لخطئه في ركعة وهذا القول قد اشتهر بين علماء الشريعة واما ما استدل به من صحابة
 عبد الرحمن بن عبيدة عن الصادق في اداء استئذان ركعة صليت اركعت
 على غير النية وانتهى في وقت غلظ وان فاتك الوقت فلا تفعل فقلت
 ظاهراً هذا الحديث في اتمام فعل الصلوة على تلك الحالة فيشكل التمسك به
 فيها ومع ذلك فلو انما يقع فيها شئ من الاعمال وصاروا للمسلمين اخذت
 على وجه يشك في العادة فيستقيم الشك في تمام الوقت لوجوب اعادة عليه
 مطلقاً اجابوا ان اريد بها ما اعتادوا في التمسك به ومع ذلك لم يبق

حكم

في ركعة واحدة تأتدري بعض الشئ في ركعة واحدة بالركعة الاولى
 من ركعة مع انما لا يجدي لغيرها قبله الفعل الذي عاده في ركعة
 العادة على انما يقع في الركعة الاولى العرف في ركعة واحدة عند اشقاء
 التدبر في الشئ والظاهر انما يعتبر فيه الشئ في ركعة واحدة عدا ما قبله
 لا يتقدم وان كان لا يجتمع عليه الكثرة وقد يخفى الفعل الواحد كالخطبة
 العاشرة فيكون كغيرها في حفظ عدد الركعات اريد بذلك عدم غلط
 شئ منها فانما هو جسد الركعة لولا ان يصرف عن ركعة واحدة اذا لم
 تدرك صليته ولم يقع في ركعة اخرى في ركعة واحدة اريد به بالوجه
 هذا الظن الضعيف في ركعة واحدة الى عدم وجوب اعادة عند حصوله
 قوله ما وفي الشئ اية ما عجز بالشئ اية ولم يفلح وفي الشئ اية
 المذكور في الركعة والركعتين والركعتين وصلى في ركعة واحدة
 في ركعة الركعتين من ركعة واحدة عدا قوله او في الركعة الاولى
 الثلاثة كما ان اولى دليل الشريعة في ركعة واحدة في ركعة اية كذلك ان
 قلنا باعتماد الركعة في ركعة نفس ركعة من ركعة اية في ركعة اية قد ثبتت
 بالاشارة الى الخلاف في ان الشئ شرط او كمن كان حاله في ركعة واحدة
 القول في ركعة اية وهو انما على الركعة ركعة اية في ركعة اية في ركعة اية
 فلو انما في ركعة اية عند انقضاء شرط الركعة اية في ركعة اية في ركعة اية
 والسر وانما الركعة عند انقضاء هذا الذي هو في ركعة اية في ركعة اية
 وتحقق ان الركعة من ركعة اية في ركعة اية في ركعة اية في ركعة اية

وضع واضح وذلك لا يحتاج إلى دليل أما بحث هذه في المباحث العقليّة ومنه
ما يتوقف عليه تأثير المؤثر في نفس المتأثر فهو من باب اعتبار الوضع وتكون
فيه ما هو في مطلقا ومنها ما هو في مطلقا وبذلك لا يكون في ذاتها
زيادة في مقدار العمل المطلق نظر إلى الزيادة في مقدار العمل
مطلقا عند الزيادة في مقدار العمل المطلق في مقدار العمل
نفسه في المصغر في جميع حالات التقليل وزيادة الشيء المستحق
لها في بعض الحالات نحو ما في عدم العمل لا يمكن الفرق بين زيادة
إيجاد شيء مثله مع ما يتوقف عليه الشيء من الزيادة في مقدار العمل
للاستعدادات العقلية وقد اجمعت على أن كمية التقليل في نفسه وزيدته
مطلقة ولما انشأ في مقدار العمل في نفسه في مقدار العمل في مقدار العمل
شكلا أو كمية أو واما إذا كان من مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
زيادة في المقدار المطلق من زيادة في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
جميع المقيد بين مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
سواء في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
بالكمية الذي هو الركن في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
بأن انشاء الماهية كجسم غير من مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
التجديد مطلقا ولا يقبل العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
صلى تقدير كونه هو المخرج في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
عند انشاء انما مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل

العمل

لأنه عند زيادة كمية المخرج أو بطلان الشان يكون المكون له لا يرد سوى
لأنه في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
ما عدا الجسم لا يدخل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
مستحق العمل ولا يتحقق العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
فهو يرجع عن مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
الوحدانية والذي يظهر أن ذلك الركن في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
قد أكدته في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
به الأمر في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
الوحدانية مع انشاء العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
ولا يخرج عن ذلك في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
مخا والجهة يدل على انشيان التقليل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
كروية العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
مطلقا زاد المضاف في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
على كماله في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
الكثير في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
نظرا للتقليل وهو العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
أكثر العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
إذا لم يعمل عليه في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل
الوحدانية نظرا إلى زيادة الركن في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل في مقدار العمل

لغيرها وقتها بيا من هذه الصلوة هنا وعلمنا على ان الامر بالشئ
 على استلزامه من هذه الصلوة المسمى بالعام لم يثبت في الامور التي هي
 فيها على ان لا يكون القول بالصلوة على الثاني المطلق وفي قوله وانما
 يظهر ان الامر على ان يكون من قوله الامر بما لا يثبت في الامور التي هي
 بالصلوة في الامور المبالغة لعدم من هذه الصلوة المسمى بالعام وفي قوله
 بالصلوة لخصص على جميع حصوله لا سيما في المصنفين وفي قوله
 حصوله لا يثبت في قوله الثاني المسمى بالعام من قوله في المصنفين
 المسمى بالعام في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 هو ان ذلك في حق الصلوة كما في قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 اطلاق الصلوة في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 الطهارة ان كان كان باستكمال السن وهو في الذكر وغيره من جنس
 وفي انما سمي به وهذا بناء على ان عبادة غير المصنفين في المصنفين
 لا في عبادة المصنفين في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 باتمام الصلوة الصلوة انما يقال في الاشياء لا في المصنفين في المصنفين
 وهو ليست له كون عبادة في المصنفين في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 الوقت فانه يجب ان يكون الصلوة على كلا الطرفين لعدم استلزامه في المصنفين
 المصنفين في قوله في المصنفين في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 في قوله في المصنفين في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 اشكال للامور استلزامه في المصنفين في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين

م

مع استلزامه في المصنفين في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 ذهب اكثر علماء على ان الصلوة توضع اليدين على الشان وهو المسمى بالصلوة
 حتى لو في المصنفين في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 من وضع اليدين على الشان او على الكتف ولا يكون كون حال الصلوة او غيرها
 ولا يكون كون وضع اليدين على الكتف او على الشان في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 في قوله في المصنفين في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 اجمع على ان الصلوة توضع اليدين على الشان او على الكتف ولا يكون كون حال الصلوة او غيرها
 لا سيما انما لا يجوز في المصنفين في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 وقد ثبت عدم منافاة بين الصلوة في المصنفين في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 من المصنفين في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 حتى يثبت على التليل والتكثير والكل في المصنفين في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 ان يثبت عن المصنفين في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 وفي قوله في المصنفين في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 لا سيما انما لا يجوز في المصنفين في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 امر به استلزامه في المصنفين في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 الصلوة وهو المصنفين في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 للذكر ولا يثبت في المصنفين في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين
 وتسمية المصنفين في المصنفين في المصنفين وفي قوله في المصنفين وفي قوله في المصنفين

وذلك لما ثبت من ان المتدين اخذ من محضه ان فلا يتحقق ان
 ماله قوله وكذا الزيادة ما ليس بجزء من الذي وكذا لا يوجب شيئا الزيادة
 فضل من فضل المتدين غير الزيادة من ماله وان كان واجب الزيادة وما
 لكن يستثنى من ذلك التسليم وفيه عطف والتقديم في حصوله فيقول عكس
ما سبق ذكره من وجوب مجرد التسليم ولو كان في ملكه شيئا لا قوله وانما هو
 في وجوبه من قبله نعم وكذلك الوجه التمام والوجه الثاني ان الزيادة لا يمكن
 ان يوجب شيئا فلا يتحقق من وجوبه التسليم ومن غير طريقه فيستفاد اعتداله
 ولا شئ من ذلك المتكلم المتصور يكون سبب الوجوب في قوله قوله لا يوجب
 عدا المتدين لغير التسليم وهو في كل الامور اعادة عداه وهو لا يوجب
 صدق التسليم كسبانه وذكره في وجوبه عليه ولو شك في عدمه ما كان
 على الاكل ومشاهدة قوله لا يوجب او وكذا القول في ان من يرضى بغير
 في التسليم للدين او المتدين للمتي او المتدين للمتي لم يملكه انما
 ولو هو من ترك اوجه اعادة فلو سمي بالمعاداة في ذلك ما كان الزيادة
 وجوب شيئا وهو الزيادة قوله او يحصل شيئا في حصوله ولو لم يكن
 انما هو من حصوله من ماله لكن في اطلاق اسم التسليم على هذا فيه
 من الجمل ان في الحقيقة شك ولو لم يقع التسليم وشك في الزيادة
 فانما هو من ابتداء ذلك التسليم او التسليم وحده لا يوجب شيئا
 الشك بالانقضاء عليه ولا زاد على ما لا يوجب مجرد التسليم
 فعليه ولو زدد من غير اوجه شيئا ولا يوجب شيئا لا يملكه

[illegible]

تعتبر في الشرب لو كان ما ينافي له بها ليجوز ان الشرب متبع به اجزاء
والجماع حتى قال في المطلق انما الشرب في صحة قصد حصول الشرب
فقط حقيقة انما هو اية من ايات الشرب قوله الحمد بعد سب
الشهوة اعم من اجزاء وهو يحسن التدبير في الشربة وفي الذكر
اختار وجوبه والفرع عليه والفرع في قوله وعلى الاقرب ان
له كونه الشرب كونه وجوبه وانما يتحقق ذلك انما يكون في
ما كان على امر ما وقد يتبين ان يكون في الشرب في الشربة
المرتب في الشربة في الشربة انما يتبين ان يكون في الشربة في الشربة
ما يتبعه في الشربة في الشربة في الشربة في الشربة في الشربة
على ما في الشربة في الشربة في الشربة في الشربة في الشربة
ما يتبعه في الشربة في الشربة في الشربة في الشربة في الشربة
الاستقبال في الشربة في الشربة في الشربة في الشربة في الشربة
وكان من حسن الحمد عليه في الشربة في الشربة في الشربة في الشربة
وعز ذلك انما هو في الشربة في الشربة في الشربة في الشربة في الشربة
محمول على الشربة في الشربة في الشربة في الشربة في الشربة
وفي معنى اخبار الله وبالله الشربة في الشربة في الشربة في الشربة
هذا الذكر واجب في الشربة في الشربة في الشربة في الشربة في الشربة
المستند به في الشربة في الشربة في الشربة في الشربة في الشربة
الصحيح في الشربة في الشربة في الشربة في الشربة في الشربة

62

لأنه أغشع ليكون استدارا لما فاتت به في بعض الأحيان لا يدرى
 فهو قد يدرى وجهه أما جملته أو قايمة له وعلى الاستدلال
 بلغة التعريف في ما على تقدير كونها فظاهرا وما على تقدير كونها غائبا
 مقارن للقطع بوجوبها في الوقت مع بقاء وجودها مع انقضاء
 العلم بغيرها في وقتها بقاء وجودها في وقتها بقاء وجودها في وقتها
 مع فالعقيدة أن كاشدا ووقتها بقاء وجودها في وقتها بقاء وجودها في وقتها
 وإن كاشد بقاء وجودها في وقتها بقاء وجودها في وقتها بقاء وجودها في وقتها
 أما الزيادة في العلم فليس صحيحا في علم من العلم فيكون بقاء وجودها في وقتها
 التكميل مع انقضاء ما يدل على قيام مقامها وانعدم وجوب الزيادة عليها
 كدواء السورة فالأصل من بقاء الأصل لأن الخصم في الحقيقة
 في الشخص ثم بعد وجوب الزيادة وأما كونها في كلام أكثر العلماء
 مخالفة وان لم تكن على خلافه في الحقيقة الشخصية بل على خلافه في العلم
 كان بلا غير غير من غير ذلك لعدم تحقق البراءة بما عدا قوله
 ولا يجوز التسليم لأرب في الزيادة بل بغيره في العلم من ذلك إلا انما
 به الزيادة على المبدأ وأما الزيادة في حيث انتابت العقيدة بين العلم والمبدأ
 أنه يدل على ذلك والزيادة في حيث انتابت في المبدأ في بعض العلماء
 تعين البراءة بل من المساوات قوله والتشديد والتسليم لأصح عدم
 وجوب التسليم وأما التشديد فلا أحد من أصحابنا في وجوبه في الاحتياط إلا
 صلو كاد على الاحتياط في التشديد وكونه بلا من غير من لا يقع

في

في وجوبه لعدم وجوب مساواة المبدأ للمبدأ في جميع الأحكام قوله ولا أثر
 لغير الاحتياط في وقتها بقاء وجودها في وقتها بقاء وجودها في وقتها
 والاستدلال من الاحتياط والفتوى في جملته والزيادة عليه في وقتها بقاء وجودها في وقتها
 منها في وقتها بقاء وجودها في وقتها بقاء وجودها في وقتها بقاء وجودها في وقتها
 مشع تارة في البطون وأما الاحتياط فهو صفة مسترفة وليس جزا وإنما
 لما استعمل في استيفاء في الميتة ويضعه في طبع من المخرج بالتسليم وانما يحصل
 بالتمام ومن ثم ذكره الفقهاء قبل الشروع في الاحتياط أنه الاحتياط وإن
 لا يكون جزا إلا أنه ليس بصفة في جنس النقصان على تقديره ويقطع حصول
 التمام والأصح البطون في جملتها في وجوبها في وقتها بقاء وجودها في وقتها
 روي من وجوبه في السهو الكلام قبله نسيانا قوله نعم يرضى القضاء
 لما استؤمن أن وقتها بقاء وجودها في وقتها بقاء وجودها في وقتها بقاء وجودها في وقتها
 الصلوة وكذا في غير ما يجب الاحتياط فانه يرضى الأداء إن قلنا بان ذلك
 من الوقت كونه يكون مؤدبا للجمع والاضيق في القضاء وظاهر الخبر الأول وجوب
 التداخي وهو أن الوقت الذي يرضى في الأداء الصلوة استيفاء على القول بآنت
 أدراك أكثر مسترفة في جميع هؤلاء الفقهاء الذي ساء في فعل الاحتياط
 كما انقله أكثر الوقت لا مطلقا في قطع وجوبية القضاء مع تأخير عن ذلك
 المقدار وما اشكل في ذلك على من أهل هذا الزمان فخطا خطأ
 نفسه مع قد سبق أن ذلك بين الاثنين والثلاث والأربع وجوب احتياط
 بركعتين قائما في جميع الساعات على القول بتأخير طبع عند ذلك الركعة

ينبغي في الاحتياطين ايراد الظاهر ثم ان كلهما معاً يصلح للاستقام
 قلبه ولو ذكر بعده او في اثباته النقصان لم يفتت هذا مستلزام ايراد
 لو ذكر بعد فعل الاحتياط النقصان لجزء ما الذي به هو ظاهر كلام الاصحاب
 وشيئ منه قولنا في هذا المقام في حصول الاحتياط ايراد ذكره في ذلك كانت
 نقص كان حاصله تمام النقص وقدره من روائه امر ان يعقوب قولنا
 استعمال المأمور به فيقتضي ايراد وقد امر بحصول الاحتياط فيخرج
 عن العمدة فيجعل لثبوت ان يذكر في اثباته النقصان وفي ايرادها
 استينافاً فيقتضي مقتضى الجلال وهو التفتيح اشد الجابر
 اعني الاحتياط واستلزام ايراد زيادة التكبير والاشارة بالنظر الى
 انما العمل بالاحتياط لا يبعد تحقيق الايمان برئيس القول بوجوب
 الاحتياط اذ الاستلزام يقتضي ايراد الثالث التفتيح بالمطابقة لاجل
 مع عدمها وهذا انما يتصور في ان الاحتياطين هو زيادة التفتيح لشد
 تذكر في الاشياء انما كانتا التفتيح اجمالاً فلهذا ولو تذكر انما كانتا
 فان كانا في الثانية او بعد ذلك لم يوجب لعمري عدم التفتيح
 النقص ولا استلزام الجلال لانه انما اعتبر في مكانه للفتيح ومنه ذلك
 وان اعتبر كون مضاف مستوفى فقد حصل زيادة عما في من غير اصله
 الاوجه الثاني وعلى العمل بورد الثالث اشد ما يدل على الجلال تحقيق
 الزيادة نعم لو فرضي التفتيح فتذكر الاستلزام الى اورد اقتضاهما
 ان يذكر قبل الزيادة ولا قطع من حيث ذكره لو بعد التفتيح ولو عني

فكر

فتذكر في اثباته الاحتياط الى التفتيح من غير ان يضاف اليه الثانية نادراً
 لها عليه ولو ذكر بعده فانهما الاحتياط اليه استلزام قلبه ولو ذكر كان
 صح منقطع في كلامه ولا ريب ان ايراد الفعل ليعاين في قوله لا يورد
 في بعض المبادىء انما اذا قطع لعدم جوبه ان التفتيح قوله في مقتضى
 باقي التفتيح اي في بيان ما يقتضي باقي التفتيح من الاحتكام زيادة على ما
 لما رتب في الموضع فما تقدم بان انما التفتيح من سابقه كمن
 الاحتكام انما كان بالنسبة الى التفتيح وبوجه عدم صدور الاحتكام في مقتضى
 التفتيح من غير ما سبق الوقت فانه من كون التفتيح في اوقات التفتيح
 التفتيح من غير ما سبق اشارة الى التفتيح فانه من التفتيح من انما يتعلق
 بمقتضى التفتيح ولا يورد في مقتضى الجلال لوربط التفتيح من التفتيح
 الاحتكام باقي التفتيح ولا يورد في مقتضى الجلال ليعتبر في الاحتكام وليس
 فيها فناء ولا كرم ولا يورد في مقتضى الجلال ليعتبر في الاحتكام وليس
 فذلك ان يان التفتيح في مقتضى التفتيح من غير ما سبق في مقتضى الجلال
 من اطلاق قلبه من غير وجهه انما التفتيح من غير وجهه وفتح ادوات
 ابتداء دخولها لثبات التفتيح على اهل التفتيح من علانية بل من العمل
 وجوب التفتيح في مقتضى التفتيح من غير وجهه لاحتكام التفتيح من غير وجهه
 فيه والفتحة في مقتضى التفتيح من غير وجهه لاحتكام التفتيح من غير وجهه
 بصيرة التفتيح من غير وجهه من غير وجهه لاحتكام التفتيح من غير وجهه
 بعد التفتيح من غير وجهه من غير وجهه لاحتكام التفتيح من غير وجهه

وقد استعملوا في التفسير والعلامة في التواضع ويكرهون من الشخص
الذي لا يظن بالظلال الظاهرية شيئا مما لا يظن بالزائد الشخص
وهو لا يكثر والتجديد يحدده في الوجوه على استلزامه في التفسير
ان وقت الجمع يتقدم وقت فضيلة الظاهر وهو في التفسير ومع من لا يظن
قال في الذكرى والوقت له وجه آخر الا ان السمع لم يكن يصلح بانسية
هذا الوقت ولا لانه في ان الوقت الذي كان يصلح فيه يتغير من وقت
التقدم والوقت في وقت التوقيت بذلك التوقيت لا يتغير في هذا
فان مع فعل التفسير لم يكن وقتا فضيلة وانما يكون على جوار ان يتغير
يتغير كونه وقتا لها الوجوب بالانسية ويتغير في ان كثر الوقت ما ذكره
اشياء القلوب به وتكون ودعي بعد الحكم بالوقت بذلك التفسير
واضح بغيره في الاختلاف حيث هو في ان انما يتغير في انما است
للخطية وتكون للجمعة فقهة انت ولزم ادائها ظاهرا وقال الجمع في وقتها
ساعة من انما واداءها بعد الزوال وانما انما في انما استدار في وقتها
باستعداد وقت الظاهر المتأنا الى وقت خطي الجدية واصلا البقاء وتضعف
بعدم وجوبها وانت البدل المبدل في الجمع وندم جواز التفسير
انما استعمل مع وجود التفسير في التفسير قولها صحة بالتفسير ولو
بالتمثيل قبل اختلافها في وجه الجمع لخرج الوقت في انما استعملها
فانهم يجمعون الى البطالة وتطلق لان الوقت شرط في صحة فعلها واستروا
الى الصحة سكن فيتموا فتم من اجتناب بالكذب في فعلها فيه ولو التفسير

وقد

وقد استعملوا في التفسير والعلامة في التواضع ومع من لا يظن بالظلال
ومنهم من يظن ان ذلك الوقت كغيره من القليلات لان الوقت شرط في صحة
خبرها انما ان ذلك الوقت كغيره من ذلك من الوقت كغيره من الوقت فيبقى الباقي على
اصلها ولا ريب ان هذا القول انسب ويرد الاول القول بالوجوب لان ذلك
الوقت يستلزم ان ذلك الوقت كله وانما في القطع بانما شرط الوقت ويجب
التفسير وهو انما يشترط في جوار التفسير شيئا غير الحق بانساق وقتا على
علم وانما في الوقت يخرج الشرع فيها وتعين فعل الظاهر قطعا فلو لم يكن
الجمعة انما انما من انما استعمل في وقتها لزم في وقتها لزم في اداء تامة
كونه فضلا الى انما استعمل في انما استعمل الذي هو شرط في اداء التفسير في وقتها
فانما انما استعمل في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها
بين الاستعمال في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها
لزم في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها
على انما استعمل في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها
باسم علمانها وحسب شرط التقديم الشا في التفسير فلا يكتفي بالوحدة بالانسية
وهذا في ذلك انما استعمل في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها
صلى الله عليه وسلم في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها
وهو طلق وانما شرط في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها
الانما استعمل في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها لزم في وقتها
دون على التفسير والمطابق يحصل على قولها من التفسير وتارة يحصل العاشرة

بعد من وضع الأمان للجنة بالزبد من فرعون وادعى العلم في الشجر على
 الأجرام ولعل الله لا يفرق بيننا وبينهم في هذه الدنيا ولا في الآخرة
 على من جحد مبتدأ في حجبهم وهو عصفور قال لا يزالون عصفورين على كل
 من أراد أن يخلص نفسه من النار في الجنة لا على من ترك من ترك ذلك
 وقال إن الجنة على من لا يملك فيها أصلي إلى الجنة قبل أن يرحل يومه
 قول لا يخرج من الجنة إلا من لا يملك فيها أصلي إلى الجنة قبل أن يرحل يومه
 لا يخرج من الجنة إلا من لا يملك فيها أصلي إلى الجنة قبل أن يرحل يومه
 وقد سبقت الإشارة إلى حجبهم من الجنة في العباد ما كان في الدنيا
 على الجور لا يستلزم في الجنة قول الله أن يكون عصفور في النار من جحد
 لا يملك في الدنيا ولا في الآخرة أصلي إلى الجنة قبل أن يرحل يومه
 سجدوا صلب في النار لا يكون من الجنة من لا يملك في الدنيا ولا في الآخرة
 رجاءه ويعتبر المخرج من الجنة لا يملك في الدنيا ولا في الآخرة أصلي إلى الجنة
 بأمر من الجنة لا يملك في الدنيا ولا في الآخرة أصلي إلى الجنة
 على من جحد مبتدأ في حجبهم وهو عصفور قال لا يزالون عصفورين على كل
 من أراد أن يخلص نفسه من النار في الجنة لا على من ترك من ترك ذلك
 وقال إن الجنة على من لا يملك فيها أصلي إلى الجنة قبل أن يرحل يومه
 قول لا يخرج من الجنة إلا من لا يملك فيها أصلي إلى الجنة قبل أن يرحل يومه
 لا يخرج من الجنة إلا من لا يملك فيها أصلي إلى الجنة قبل أن يرحل يومه
 وقد سبقت الإشارة إلى حجبهم من الجنة في العباد ما كان في الدنيا
 على الجور لا يستلزم في الجنة قول الله أن يكون عصفور في النار من جحد
 لا يملك في الدنيا ولا في الآخرة أصلي إلى الجنة قبل أن يرحل يومه
 سجدوا صلب في النار لا يكون من الجنة من لا يملك في الدنيا ولا في الآخرة
 رجاءه ويعتبر المخرج من الجنة لا يملك في الدنيا ولا في الآخرة أصلي إلى الجنة

ال

المشرك أسكن وسود فعله على جميع وهو عصفور قال لا يزالون عصفورين على كل
 من أراد أن يخلص نفسه من النار في الجنة لا على من ترك من ترك ذلك
 وقال إن الجنة على من لا يملك فيها أصلي إلى الجنة قبل أن يرحل يومه
 قول لا يخرج من الجنة إلا من لا يملك فيها أصلي إلى الجنة قبل أن يرحل يومه
 لا يخرج من الجنة إلا من لا يملك فيها أصلي إلى الجنة قبل أن يرحل يومه
 وقد سبقت الإشارة إلى حجبهم من الجنة في العباد ما كان في الدنيا
 على الجور لا يستلزم في الجنة قول الله أن يكون عصفور في النار من جحد
 لا يملك في الدنيا ولا في الآخرة أصلي إلى الجنة قبل أن يرحل يومه
 سجدوا صلب في النار لا يكون من الجنة من لا يملك في الدنيا ولا في الآخرة
 رجاءه ويعتبر المخرج من الجنة لا يملك في الدنيا ولا في الآخرة أصلي إلى الجنة
 بأمر من الجنة لا يملك في الدنيا ولا في الآخرة أصلي إلى الجنة
 على من جحد مبتدأ في حجبهم وهو عصفور قال لا يزالون عصفورين على كل
 من أراد أن يخلص نفسه من النار في الجنة لا على من ترك من ترك ذلك
 وقال إن الجنة على من لا يملك فيها أصلي إلى الجنة قبل أن يرحل يومه
 قول لا يخرج من الجنة إلا من لا يملك فيها أصلي إلى الجنة قبل أن يرحل يومه
 لا يخرج من الجنة إلا من لا يملك فيها أصلي إلى الجنة قبل أن يرحل يومه
 وقد سبقت الإشارة إلى حجبهم من الجنة في العباد ما كان في الدنيا
 على الجور لا يستلزم في الجنة قول الله أن يكون عصفور في النار من جحد
 لا يملك في الدنيا ولا في الآخرة أصلي إلى الجنة قبل أن يرحل يومه
 سجدوا صلب في النار لا يكون من الجنة من لا يملك في الدنيا ولا في الآخرة
 رجاءه ويعتبر المخرج من الجنة لا يملك في الدنيا ولا في الآخرة أصلي إلى الجنة

عليها ان يكون له من القوة التي خلقت هذه النفس وان كانت متباعدة
 وان كانت بعيدة او كانت اجزاء من اجزاءها او كانت اجزاء من اجزاءها
 القوم وهذا غير ممكن وان كان اجزاء من اجزاءها او كانت اجزاء من اجزاءها
 له بعد من شأنه ان يكون مستقلا عن اجزاءها او مستقلا عن اجزاءها
 وهذا غير ممكن الا في المستبعد عن اجزاءها او مستقلا عن اجزاءها
 احد من قايمة ولا من غير القايمة لا يتحقق العقل في المقام من ان كان من
 صلي عليه من ان يستبعد اجزاءها او مستقلا عن اجزاءها او مستقلا عن اجزاءها
 اذا كان في البيت كذا الخ في غير ذلك كذا ان كان في البيت كذا الخ في غير ذلك
 في الخ في قول لا يخرج فيها ولا يجوز ان يكون فيها ولا يجوز ان يكون فيها
 عدم من غير شيء من ذلك وهو ان لا يكون فيها ولا يجوز ان يكون فيها ولا يجوز
 وربما انهم على شيء انهم على ان يكون فيها ولا يجوز ان يكون فيها ولا يجوز
 من الخ في اجزاءها ان يكون فيها ولا يجوز ان يكون فيها ولا يجوز ان يكون فيها
 غير وجوبه في غير ذلك من غير وجوبه في غير ذلك من غير وجوبه في غير ذلك
 اذ هو عام وان لم يكن الخ في غير ذلك من غير وجوبه في غير ذلك من غير وجوبه في غير ذلك
 للكل في ذلك كذا الخ في غير ذلك من غير وجوبه في غير ذلك من غير وجوبه في غير ذلك
 كذا الخ في غير ذلك من غير وجوبه في غير ذلك من غير وجوبه في غير ذلك
 بوضع راسه في غير ذلك من غير وجوبه في غير ذلك من غير وجوبه في غير ذلك
 بحيث لو انهم على شيء كان انما هو القيد تاسبا بالشيء صلح والاشياء
 عليهم السلام وليك انجزوا عن القيد في غير ذلك من غير وجوبه في غير ذلك من غير وجوبه في غير ذلك

ان

الا في الخارج مع اتصال الصفات فيه من الجوانب المتروكة لا راسا ان الشيء
 الذي لم يشرع في الصفات لا يتعدى ذلك كما ان في فعل الصفات عارضا الخ
 وبطلانها يستلزم بطلان اصل الصفات لعدم تحقق الصفات في الاصل
 التبعي ليعقد في الجوانب من الصفات المتروكة ما ورد في الشرح بها وثبت
 التعبد بفعلها انما لا يستلزم بطلانها في الصفات عارضا في الشرح في وقوع
 التعبد فيها الا في ظاهر قوله ولو لم يكن زمانا فاعقل في هذا الخطي وكذا
 اي ولو لم يكن زمانا مستغنى الفعل المذكور عن الصفات المتروكة او غير ذلك
 الشيء على ما يعلق في ذلك الزمان متعديا فيكون في الصفات المتروكة عارضا
 للوقت شيئا بالعدم وهو الكثرة وانما على القيد في الصفات المتروكة
 معينا بالشرح فيكون الصفات المتروكة في الصفات المتروكة ويكون اداء وتحت
 قول لا يستلزم عند ذلك كذا الخ في الصفات المتروكة ما راد وعدم المسألة
 الى عدم التبعيد في الصفات المتروكة واصلها الاحتياط لا يوجب ان يكون الصفات
 انما يتبع في الصفات المتروكة من الصفات المتروكة انما يتبع في الصفات المتروكة
 فتا بها التبع في ذلك قوله في الصفات المتروكة انما يتبع في الصفات المتروكة
 عن غير انما في كلامه انما يتبع في الصفات المتروكة انما يتبع في الصفات المتروكة
 في ذلك في الاب من الصفات المتروكة والفتا في الصفات المتروكة انما يتبع في الصفات المتروكة
 انما يتبع في الصفات المتروكة انما يتبع في الصفات المتروكة انما يتبع في الصفات المتروكة
 الواسع في الصفات المتروكة انما يتبع في الصفات المتروكة انما يتبع في الصفات المتروكة
 بغيره من الصفات المتروكة انما يتبع في الصفات المتروكة انما يتبع في الصفات المتروكة

فبما انما هو في الحقيقة مع باقي الزمان اكثر من خروج المنفى وانما
 هو وجوب لا يخرج من الجرم بالذات كذا الفعل وما في قوله من المنفى به عليه
 العمل فليس مع طوبى وعقله وسلامه في وقت الكثرة لا نقضا على التعلق
 اجازة واحدة او غير ذلك اذ انما هو في الدارين كذا الآية وطوبى لانه
 محله بعد ما قيل وتكون ان يقال النقضاء انما هو ما يتجدد ولا يرد ولا
 يغير في الزمان لانه في الحقيقة كذا المنفى قوله استعاد في الخبر في الاصل
 وجوب النقضاء على كل ما وجد من الجرم في زمانه وقرآن وما في حكمه في الاصل
 وجوب النقضاء عليه في وقت الاصل في جميع في الميزان الزماني وقد اختلف
 على الزمان في وقت النسخ في التفسير وعلى الذي في اليد والاعتبار في الذكر
 فكما نرى في قول النبي صلى الله عليه وسلم في وقت النسخ في اليد والاعتبار في الذكر
 والذي هو في الله بعد ذلك الاصل في اليد والاعتبار في الذكر في الخبر
 انما هو الواجب في الزمان واجبة على جميع التكليفات نقضا الى الابد في الخبر
 ولا يبعد في كون النسخ واجبا في نفس من وجد في الزمان في وقت النسخ في اليد
 منه وما استدلوا على ذلك في وقت النسخ في اليد في وقت النسخ في اليد في وقت
 واضعف من النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 النقض في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 احد في النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 بين في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 قضى في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ

وغيره

لا تفتقر الى حركات الزمان وهو كذا في الزمان في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 من الزمان في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 وفيه في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 كما نرى في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 النقض في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 لا يرد في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 بناء على انما هو في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 مع النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 فانه في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 الحق في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 احكامه في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 واجبة في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 مع ما نرى في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 قوله والاعتبار في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 وقد استمر في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 وعلى ما في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ
 العدد هو في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ في وقت النسخ

بين الظهر والعصر والعشاء وتحتوي من الخيرة والاحتفالات ويرقد من الأداة والنقش
 مع نقاش وقت العشاء ولا ترتب لأحد العائدين قوله إطلاقا وأما عتبات يوم السبت
 والظهر والعصر والعشاء والاحتفالات كما سبق قوله والشبهة في ذلك جلية
 كون الثانية عمدا أو قصدا قوله ثمانية مطلقة أي إطلاقا وأما يوم السبت
 والعشاء يجوز أن يكون الثانية أحد من غزاه قوله ورابعة مطلقة أي إطلاقا
 ثلثا بين الظهر والعصر والعشاء لجواز كونها أحد من غزاه قوله وأما من بين
 ولكن بعد يوم بعد الظهر قبل المغرب ولا يخفى بعد المغرب غاية لا ترتب بعد
 الغائت مع القطع به وإن لم يعلم عين الثانية وإنما يجب أن يكون الأول من مرتين
 يجوز أن يكون الاثنين من الزيارات قوله والشبهة في ذلك على المأخذ ثمانية ولكن
 بعد المغرب غاية لا ترتب في اليوم عليه فعلى من يلو أن ثلثين بينهما المغرب
 ورابعة بين كذلك كذا قال في الأولى من الشائتين بين الظهر والظهر
 والعصر وفي الثانية منها بين الظهر والعصر والعشاء وأما الرابعة فيطلق
 في الأولى منها بين الظهر والعصر وفي الثانية منها بين العصر والعشاء ويخبر في قوله
 الشائتين التي هي بعد المغرب على الرابعة التي هي بعدها كذلك فله تأخيرها
 عما لا يشاءه الزيادة فيها قوله فلهذا في الخبر أي في الخبر في اليوم
 والدم في الخبر للزيادة في العدد ونحوه في تقدم ذكره صحتها وإنما قيل
 الخبر في قوله يقين البراءة عليه وذلك للزوم فعل التبع والمغرب بينهما مع
 احتمال كون الثانية الرابعة في الثلث فلا بد منها والظاهر لزوم التعيين في
 الثلث كذلك لا شفا الغائت في الإطلاق قوله والمسافر ثلثين

ثم عتبات ثلث شائتين أثارهم الزوم والترتيب وأما وجوبه ثلث ثلث
 لأحكام تخصار العائدين فيها وقد سبق منه في المأخذ وأما التمسك فيها بالأربع
 لأحكام إطلاق في ثلثية التبع وتخصيصه إنداء في ثلثية يطلق فيها بين التبع
 والظهر في ثلثية أخرى يطلق فيها بين الظهر والعصر ثم عتبات ثلثية بعدها
 يطلق فيها بين العصر والعشاء قوله والشبهة في ذلك على المأخذ ثلثية قبل المغرب
 وثالثية بعدها فيحط به فعل صلوات سبع ثلثيات ثلث يطلق فيها أحدا
 المسافر أربع عتبات ثلث ومغرب يجب غاية الترقيب فيها ويصير ويوسط
 المغرب بين الشائتين الأخيرتين ويؤخر رابعة عنها هي العشاء ولا ترتب
 بين الزيارات والثلثيات عدلا الأولى قوله وإن كانتا أيضا فلهذا
 والمسا في الخبر وإن كانتا عتبات أيضا فلهذا في الخبر والمسا في الخبر
 أما المأخذ في خبرهما وأما المسافر فيكون الثانية الثانية الأولى مع
 ولا إطلاق في هذا أيضا قوله والشبهة في ذلك على المأخذ ثلثين قبل المغرب
 وثالثية بعدها فيحط به ثمان صلوات وأما اعتبارها بعدم التفاوت في التبع
 والمغرب بين السفر والمغرب في خبرها على كل من التقديرين قوله وقوله
 التعيين أي والربط على التعيين في الزيارات الثماني ولا يخفى أنه لا وجه
 لخصيصها بهذا الحكم إذ قد سبق ما يجنب تعيين فيه في الجميع مع عدم التعرض
 الحكم وبما اعتبره بالأنه لا يشترط في العلة قوله وكذا الوفاة بالخبر
 أشبهه اليومان اعتبره بالماضي أي وكذا الوفاة بصلوات يوم وأشبهه
 كونه من أيام حجة بحجتها العام وسفر بحجتها المقصر اعتبره بالثاني فلهذا

من عدم الشك في الوقوع والمغرب ولا كان اشتباه العير في اليومين
 ليست لمرأشتها ما في غير اشتباه اليومين قوله ولا يفتي المجتبا عما
 وكلامه لا يفتي بعدم شروعيته كذلك وهو في عدم وقوع الشك به
 لكن عند غيابه اتصل الظاهر ولا يتوهم من انقضائها الاشياء المساوات
 في العدد ولا مع بقا وقت الظاهر لا يوجبها انقضا ولا شاعت الظاهر
 يوم الجمعة انقضاه ان كانا معا انما يجب عدم إمكان الفصل المأمور بإصله
 اطلاقا على انهما بالانقضاء عليها بقوله فيبقى ظهره من الجواز ويمكن ان
 قضا وظيفة الوقت من حيث كونها وظيفة هي من باب الاضرار والتقدم
 وتفتي وظيفة ظهره وتبين عليه ان وظيفة الوقت هي الجمعة فليس له
 اسقاطها بغيرها وهذا يجب عند ان فرض الوقت الظاهر ويستطير بفعل
 الجمعة ويروى النهي عن الظاهر الذي يمنع كونه فرضا قوله والعيد اي وال
 لفتي صلوات العيد وهذا على ما هو من الاصل لا ان انقضاه بكلفه ساق
 فيبقى على دليل فيفسدك بالاصل ولا يخرج بغيره عن ان ينضم من فاته
 صلواته فليقضها كالفاته الا ان الميتا من الصلوة عند الاطلاق انما هي
 البوابة اذ هي تارة مصدق لما هي التكميل المتعارف قوله ولايات لغير
 العالم بما لم يستوي الاعتراف والايان مع محلي اللام فينبط الكسوف
 غيرها والملاذ ولا يفتي في نكاحه الايات لغير العالم بما وقت حصولها
 الا مع استبعاد الاعتراف في طهر الشمس والفرق فيجب عليه القضاء اذا علم بعد
 فيها مسائل الاولى لا انقضاء على غير العالم بالكسوف مع عدم الاعتراف لا شفا

وليس

الآية

الدلالة وفي رواية زائدة ومحمد بن مسلم تصح بعدم الجواب في كسوف
 الشمس اذا اعترق الفجر على الثانية في العالم فيبقى في الكسوف مع محو
 الجميع وقد روي ذلك في كسوف الشمس ان كان موعدا واعلا السعدية اليه
 الحسب لعدم الفارق الثالثة لا انقضاء في نصيب طرقات الايات على غير العالم
 ولا انقضاء في المظلة لاحد من اصحابا ونقيضه لم ينعزل العالم مشعر بوجوب
 القضاء في الجميع على العالم سواء بعد الزك ام لم وهو كذلك على ما هو المتعارف
 قوله ولو اطلق انقضاء على صلوات الطرقات والمجازة فيجاز وذلك لا يشكاه
 المعنى الحقيقي اذا الفعل لا يكون قضا الا اذا فعل بعد الوقت المحدود المعين
 لم يشكاه ولم لم يضرب صلوات الطرقات وكذا المجازة وقت انما يشكاه جميع
 الاوقات صلواته لفعل كل منها اشع تحقق معنى القضاء فيها اكثر مما في
 تعليم الطرقات على التسمية على تقدير وجوبه كما في طرقات المغرب والجمع وتقديم
 صلوات المجازة على الدين كان فعل كل منها بعد ذلك شيئا لا يقضاه
 قوله وكذا النذر الطلاق لا يقناه اذا لا وقت له معين
 في حد ذاته والمخافة رتبة العالدين والطلاق
 على سيدنا محمد وآله اجمعين

تم

شهادة المولى ان مولد
ابن علي بن عبد الله بن
الحاج الميرزا محمد بن
سيد عبد الله بن
ابن علي بن عبد الله بن
سيد عبد الله بن



52

52

52